

## فهرست منشورات تعليمات رئيس المصلحة لسنة 2021

- 1- تعليمات بشأن التعامل مع فيروس كورونا المستجد
- 2- التزام الادارات العامة لمكافحة التهريب باستيفاء المحاضر المحررة بمعرفتها
- 3- بشأن مواعيد العمل الرسمية في المراكز اللوجيستية
- 4- التزام المواقع التنفيذية تشجيعا لتطبيق نظام التخليص المسبق وتسهيل حركة التجارة
- 5- بشأن سداد ضريبة القيمة المضافة والأرباح التجارية بقسيمة منفصلة في حالات التهريب
- 6- جواز الموافقة علي خروج السفن دون تقديم قائمة الشحن بشرط تعهد وكيل شركة
- 7- عدم اصدار اي تعليمات أو قرارات بتنظيم العمل الجمركي إلا من خلال رئاسة المصلحة او قطاع النظم
- 8- فيما يخص تراخيص التخليص الجمركي
- 9- عدم طرح اي مشاكل او معوقات تخص العمل الجمركي علي شبكة المعلومات الدولية
- 10- ادراج بيانات محاضر الضبط الجمركي علي تطبيق مكافحة التهريب الجمركي
- 11- اعمالا لنظام النافذة الواحدة يتم ادراج التعليمات والقرارات الخاصة ببنود التعريفه عن طريق السياسات والإجراءات
- 12- وقف استخدام كارنيهات الضبطية القضائية الصادرة قبل القانون 207 لسنة 2020
- 13- رد مبالغ الأمانة الخاصة بضريبة القيمة المضافة من خلال مصلحة الضرائب بصفتها الجهة صاحبة الولاية
- 14- بخصوص تطبيق قرار وزير المالية 38 لسنة 2021 ونظام التسجيل المسبق للشحنات ACI
- 15- بشأن رسوم الجعالة علي المستودعات - ملغي
- 16- تحصيل رسم تنمية الموارد المالية للدولة بصفة قطاعية عن الاصناف الخاضعة له - ولا يجوز الإعفاء من الرسم ما لم ينص علي الإعفاء صراحة
- 17- بخصوص الرد علي تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات
- 18- عدم تحريك الدعوي الجنائية ضد ممثلي التوكيلات الملاحية الا عن الأفعال التي يثبت ارتكابهم لها
- 19- بخصوص التنفيذ الإلزامي لنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI
- 20- بخصوص تنفيذ المادة 293 من قانون العقوبات بالنسبة للخدمات المقدمة من المصلحة عند طلب المحكوم عليه في قضايا النفقة
- 21- الحالات التي يرد فيها يوليصة الشحن - لأمر شخص أو كيان معين وتكون مظهرة بالخارج
- 22- بشأن جرائم التهريب الجمركي المرتكبة في ظل قانون الجمارك 207 لسنة 2020
- 23- تعليمات لإدارات الحجز الإداري علي مستوي القطاعات والمناطق الجمركية
- 24- اخطار هيئة قضايا الدولة من خلال الادارات القانونية بالقرارات الصادرة عن لجان التصالحات
- 25- المتابعة الدورية للأحكام الغيابية الصادرة في القضايا الجمركية من خلال الادارات
- 26- التزام الادارات القانونية بالتنسيق والمتابعة الفورية لدي اقسام التنفيذ بهيئة قضايا
- 27- تعليمات بشأن الافراج عن سيارات لذوي الاعاقة
- 28- تعليمات خاصة باعداد دليل موحد بكافة الاجراءات لرد ضمانات السماح المؤقت
- 29- يُمتنع علي السادة رؤساء القطاعات ورؤساء المناطق ورؤساء الادارات المركزية ومديرو العموم اصدار اي قرارات نقل قبل بلوغهم سن المعاش
- 30- اتخاذ اجراءات سداد المطالبات القضائية فور ورودها اليها وقبل انقضاء مدة 90 يوم من تاريخ استلام خطاب عدم الممانعة
- 31- منظومة التسجيل المسبق للشحنات وعملاء المشغل الاقتصادي المعتمد

- 32- تلتزم الوحدات الفرعية للسماح المؤقت اخطار الوحدة المركزية بطلبات التنازل المقدمة عند تسجيل البيانات المصدرة
- 33- عدم نشر بيانات او ارقام حول احصائيات ضبط القضايا في مجال مكافحة جرائم التهريب
- 34- حظر نقل او ندب اي من العاملين بالادارات المركزية للشئون القانونية والادارات العامة
- 35- الالتزام بالتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس الامن
- 36- استمرار استلام طلبات التصالح في جرائم التهريب الجمركي عن الوقائع المرتكبة في ظل القانون 66 لسنة 1963
- 37- لا تعد مخالفة جمركية تستوجب تحصيل غرامات تعديل الإيضاحات بالبيانات الجمركية
- 38- التزام ادارات المهمل عند بيع البضائع بالمزاد العلني باخطار مصلحة الضرائب
- 39- بخصوص صرف طوابع البندول
- 40- التزام ادارات جمارك المناطق الحرة بتشكيل لجان الجرد ومحاضر الإعدام والتوصيف الدقيق للأصناف
- 41- معاملة المخلفات الغير خطرة وفقا لحين صدور قانون تنظيم ادارة الخلفات
- 42- تطبيق الآلية علي رسم التنمية المحصل علي أجزاء ومكونات أجهزة المحمول
- 43- بشأن توثيق الضبطيات اثناء القيام بعمليات الضبط بالصور والفيديوهات
- 44- التزام المواقع التي تعمل بنظام نافذة بعدم المطالبة بسداد قيمة النماج الورقية بخزينة الجمرك
- 45- التنبية بتحري الدقة في الفحص والمعانية لأصناف خردة وفضلات وارد اتحاد اوروبي
- 46- الإلتزام بالتعليمات الواردة بمنشورات 24 لسنة 2012 و12 لسنة 2013 بالتسلسل الإداري في العرض
- 47- تعليمات بخصوص التقدم باتلعهادات ووثائق التأمين - القيد في قاعدة بيانات المتعاملين
- 48- تنظيم حالات العجز والزيادة عما هو مدرج بقوائم الشحن في حالات العجز والزيادة
- 49- بشأن الحصول علي لقاح فيروس كورونا
- 50- التزام كافة المراكز اللوجيستية والمنافذ الجمركية بتطبيق منشورات التعريفات فيما يخص النولون
- 51- تعليمات بشأن جرد المشروعات المقامة بالمناطق الحرة
- 52- تعليمات بخصوص تحصيل مقابل الخدمات
- 53- سرعة تخصيص عدد كافي من العاملين بالمراكز السابق تدريبهم بمعرفة شركة MTS
- 54- تعليمات بشأن تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI
- 55- تعليمات بشأن تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI
- 56- تعليمات تخص إدارات الحجز الإداري
- 57- عدم مطالبة المستورد بتقديم فاتورة معتمدة من الغرف التجارية
- 58- بخصوص مد مهلة المستودعات
- 59- تمديد الفقرة سادساً من منشور 54
- 60- ارجاء مطالبة الشركات او اتخاذ اجراءات الحجز الإداري للوفاء بفروق الضارباب بند الإتاوات
- 61- ارجاء توقيع غرامات القيمة علي رسائل الترانزيت المنقوله للمستودعات الخارجية في الحاويات المشتركة وتطبيق عند الإفراج النهائي
- 62- عدم انطباق مدة 3 سنوات بخصوص السماح المؤقت في بعض الحالات
- 63- تعليمات بشأن تطبيق منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI وعدم تفرغ الرسائل غير المستوفاه
- 64- حالات تعديل الأسم ولا تعد من قبيل الإغفال

- 65- تعليمات لقطاع الموارد البشرية بخصوص اصدار قرارات انهاء الخدمة للعاملين
- 66- بخصوص قبول التوكيلات لدي الصلحة لإتخاذ اجراءات التخليص الجمركي
- 67- تعليمات بخصوص السماح المؤقت
- 68- بشأن ارسال ملف تحريك الدعوى او نموذج التصالح لقضايا تهريب جمركى
- 69- يراعى اتباع الاتى عند استيفاء تقارير تقويم الأداء
- 70- ينبه على جميع المتعاملين بالتسجيل المسبق للشحنات الالتزام بما ورد باحكام المادة 198
- 71- بشأن قيام الجمرك الافراج بحصرالبيانات الجمركية المفرج عنها تحت التحفظ اسبوعيا
- 72- بشأن التأخير فى الرد على المكاتبات المحالة على المناطق الجمركية ولحسن سير العمل
- 73- عملية المتابعة الدورية لاداء عمل اجهزة الفحص بالاشعة المنتشرة بالمنافذ الجمركية
- 74- على المنافذ الجمركية التنفيذية اعطاء الاولوية المطلوبة فى المعاملة لرسائل الحيوانات الحية من اول اجراءات القيد والكشف والمعاينة
- 75- فى اطار الاجراءات التى تتخذها المصلحة للتيسير على المتعاملين وضمانا لاستيحاء حقوق الخزانة العامة من خلال اليات الحجز الادارى
- 76- يراعى التنبيه مشددا بضرورة الالتزام بما ورد بالفقرة الاخيرة من المادة 259 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم 430/2021
- 77- عدم الانطباق احكام المادة 96 من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك على البضائع الاجنبية المنشأ التى تسلك اراضى ج.م.ع
- 78- التزام المواقع الجمركية والمراكز اللوجيستية بالضوابط عند انهاء الاجراءات على البيانات الجمركية بنظام التخليص المسبق
- 79- بشأن تنظيم الإعفاءات المقررة لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
- 80- تعديل منشور تعليمات 40 لسنة 2021 بشأن تشكيل لجان الجرد بالمناطق الحرة
- 81- بخصوص طلبات التصالح الخاصة بضبط معادن أو مشغولات ثمينة أو أجار كريمة
- 82- الضوابط المعمول بها لصرف الحوافز والمكافآت التشجيعية والمكافآت الغير عادية
- 83- تعليمات بخصوص طلبات التصالح
- 84- عدم تداول أصول البيانات الجمركية وملفات القضايا الجمركية عن طريق البريد
- 85- معالجة ادراج الرقم المبدئي ACID علي شهادات المنشأ



منشور تعليمات

رئيس المصلحة رقم ( ١ ) لسنة ٢٠٢١

رئيس الجمارك المصرية  
اسكندرية  
وارة / ١١٦  
التاريخ ١١ / ١ / ٢٠٢١

- بالإشارة إلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية،
  - وفي إطار خطة الدولة لمواجهة الآثار المحتملة للموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد، وتنفيذاً لما قرره مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٢٤) المنعقدة برئاسة السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١،
  - وتنفيذاً للتعليمات الصادرة من السيد الدكتور وزير المالية للسادة مساعدي ومستشاري وزير المالية والسادة رؤساء القطاعات والمصالح والجهات التابعة بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٤،
  - والحاقاً لمنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٠
- يسرعى الآتي :-

- ١- التشديد على التزام جميع العاملين بالمصلحة والمتعاملين معهم طوال فترة تواجدهم داخل مقر عملهم بارتداء الكمامات الواقية وتطبيق العقوبات اللازمة على المخالفين لهذه الإجراءات.
- ٢- التشديد على قيام الإدارات المعنية بإجراء عمليات التطهير والتعقيم لكافة مقر المصلحة بشكل مستمر.
- ٣- يستمر منح الموظف الذي تثبت إصابته بفيروس كورونا المستجد إجازة حدها الأدنى أربعة عشر يوماً من تاريخ الإصابة تزداد لحين تمام الشفاء وفقاً للحالة الصحية لكل مصاب.
- ٤- يستمر منح المرأة الحامل وكذا المصابين بأمراض مزمنة بمضاعفات تمنع عن العمل وغيرها على النحو الوارد بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٩٥ إجازة استثنائية.
- ٥- يتم تنظيم العمل بالمصلحة بحيث يُراعى التناوب بين الموظفين بتخفيض أعداد العاملين المتواجدين يومياً بنسبة ٥٠% ويستثنى من تلك النسبة عدد محدود من العاملين ممن تقتضي طبيعة المهام المكلفين بها تواجدهم في العمل بشكل أكبر ويفوض السادة رؤساء الإدارات المركزية والعامّة ومديري الإدارات كلاً في نطاق اختصاصه في وضع الضوابط والتعليمات التي تُنظم توزيع العمل بين العاملين وفقاً لهذا التخفيض بما يضمن حسن سير العمل.
- ٦- يُعمل بهذه التعليمات اعتباراً من تاريخه ويستمر بها لحين صدور تعليمات أخرى، وتسري على الاجازات الاستثنائية الممنوحة وفقاً للتعليمات المتقدمة بحكم المادة التاسعة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧١٩ لسنة ٢٠٢٠.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعا للمخالفة القانونية

رئيس مصلحة الجمارك

( السيد جمال نجم )

صدر في: ٢٠٢١/١/

المنطقة الشمالية والغربية



**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ( ٦ ) لسنة ٢٠٢١**

نظرا لما تلاحظ من قيام بعض الإدارات القانونية من السير في اتخاذ إجراءات طلب تحريك الدعوى الجنائية برقمين مختلفين ومتهمين مختلفين عن واقعة واحدة ، وذلك نتيجة تحرير أكثر من محضر ضبط جمركي عن ذات الواقعة بمعرفة أكثر من جهة ، وحرصا على حقوق الخزانة العامة وحفاظا على الوقت والجهد وتوحيدا للإجراءات ومنعاً للازدواجية .

لتتزم كافة أفرع الإدارات العامة لكائنة التهريب الجمركي (التزام - عمليات ) باستيفاء مستندات المحاضر المحررة بمعرفتها من حيث بيانات المتهمين وتشمل (البطاقة الضريبية ، والسجل التجاري ، أو الصناعي ، أو الاستثمار أو الشركات بالنسبة للأشخاص الاعتبارية ) ، وذلك تفاديا من ازدواج السير في إجراءات طلب تحريك الدعوى الجنائية عن الواقعة الواحدة

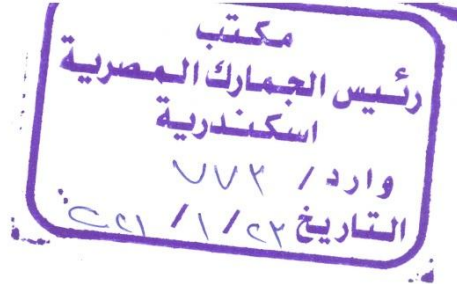
**يراعي تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية،**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**( السيد كمال نجم )**

تحريراً في : ٢٠٢١/١١

م ٢٠٢١



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ( ٣ ) لسنة ٢٠٢١

- إلحاقاً للتعليمات الصادرة عن رئاسة المصلحة بشأن التزام العاملين بمواعيد العمل الرسمية في الحضور والانصراف.
- وفي اطار متابعة اداء العمل بالمراكز اللوجستية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة القومية .

#### بإراعى الالتزام بالآتى :-

- على السادة رؤساء الإدارات المركزية المختصين بالإشراف على المراكز اللوجستية التي تعمل بمنظومة النافذة الواحدة ، وما يستجد من مراكز لوجيستية أخرى القيام بتشكيل لجنة جمركية بكل ميناء برئاسة مدير تعريفه وعضوية عدد (٢) مئمنين للعمل ايام الراحة الاسبوعية ( يوم الجمعة ) بالتناوب لانجاز البيانات الجمركية التي لم يتم الانتهاء منها بالمركز اللوجستى ، دون استلام بيانات جمركية جديدة .
- تتولى الإدارة المركزية للتفتيش العام متابعة تنفيذ هذه التعليمات والعرض علينا بنتائج المتابعة بصفة شهرية لتقرير اللازم.

تُنَفَّذ هذه التعليمات بكل دقة ...

رئيس مصلحة الجمارك

( السيد كمال نجم )

صدر في ٢١ / ١ / ٢٠٢١



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠٢١**

رئيس الجمارك المصرية  
الاسكندرية  
وارد / ٩٤١  
التاريخ ٢٥/١/٢٠٢١

- في إطار توجيهات السيد الدكتور وزير المالية بتحفيز المتعاملين على إتباع نظام الافراج المسبق بما يعكس على تسهيل حركة الواردات وتخفيض معدلات زمن الافراج الجمركي وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن.
- وإيماءً الى ما اسفرت عنه الاجتماعات التي تم عقدها مع ممثلي المجتمع التجاري والصناعي للتعرف على المعوقات والمقترحات اللازمة لتعزيز نظام الافراج المسبق.
- وبالإشارة الى احكام المادة (٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦، والمنشورات والقرارات الصادرة بشأن إجراءات الافراج المسبق.
- وتنفيذاً لموافقة السيد الدكتور وزير المالية في ٢٣/١٢/٢٠٢٠.

**يراعى التزام المواقع الجمركية المختلفة بالضوابط التالية:-**

١. تطبيق نظام إدارة المخاطر داخل مراكز ووحدات الافراج المسبق وتحديد مسارات الافراج الجمركي في المرحلة الأولى من الافراج (قبل وصول البضاعة).
٢. الاعتداد بصور المستندات المقدمة للإفراج عن السلع في مراكز ووحدات الافراج المسبق ومنها صورة شهادة المنشأ او المستند الدال على المنشأ مع منح المعاملة التفضيلية ان وجدت بشرط مراجعة مستند اثبات المنشأ عند تقديم أصول المستندات وانهاء إجراءات الافراج بجمرك الوصول.
٣. تشكيل لجان جمركية خاصة من العناصر المتميزة وذوي الكفاءة داخل الدوائر الجمركية تتولى إنهاء الإجراءات الجمركية لرسائل الإفراج المسبق.
- ٤- الاكتفاء بالإقرار المقدم من أصحاب الشأن بعدم وصول البضائع، وفي حالة المخالفة تلغى الإجراءات المتخذة بمركز الافراج المسبق.



٥. قيام اللجان المشكلة لهذا النظام بمراجعة ما تم من إجراءات جمركية في مراكز الافراج المسبق وذلك بعد وصول البضاعة، ومراجعة الإجراءات الخاصة بالقيمة المقبولة للأغراض الجمركية والبند الجمركي وغيرها، والتحقق من انها تتوافق مع ما ورد بالمستندات المقدمة لمراكز الافراج المسبق (قبل وصول البضاعة) واتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود اختلاف في الكميات والاصناف.

٦. جواز تجزئة سحب الرسائل على اذن الافراج عند التعامل بنظام الافراج المسبق وذلك بعد انتهاء كافة الإجراءات الخاصة بوصول البضاعة ويتم التخصيم على البيان الجمركي الموحد (SAD) وبعد اقصى ثلاث مرات للرسالة الواحدة، شأنها في ذلك شأن الافراج النهائي عن البضائع.

٧. تطبيق إجراءات الافراج المسبق على واردات المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة والمنقولة بنظام الترانزيت شريطة اجراء المراجعة المستندية والمطابقة في المراحل النهائية مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حال مخالفة القواعد الجمركية والاستيرادية في هذا الشأن.

٨. قيام الإدارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية MTS - كلا فيما يخصه - بتطوير التطبيق الإلكتروني لنظام الافراج المسبق ليشمل النظم الجمركية الخاصة والتخفيضات المقررة لصناعات التجميع وفقا لأحكام المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٨ بإصدار التعريفات الجمركية، على ان يقوم باحتساب الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بعد منح التخفيض او الاعفاء المقرر.

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعا للمساءلة القانونية**

صدر في: ٢٠٢١/١/١

رئيس مصلحة الجمارك

٢٠٠٤  
" السيد كمال نجم "





منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠٢١

بناء على توجيهات اللجنة العليا المشتركة لتبادل البيانات بين مصلحة الضرائب المصرية والجمارك والمشكلة بقرار السيد الدكتور / وزير المالية رقم ٦١٢ لسنة ٢٠٢١ .  
يتم الالتزام بالآتي :-

ان يتم سداد ضريبة القيمة المضافة وكذا ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بقسيمة منفصلة لكل منهما في حالات التهريب الجمركي والمخالفات والمناقضات سواء في حالات السداد صلحا او تنفيذا لحكم قضائي ، ويتم توريدهما الى مصلحة الضرائب المصرية .  
للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

(السيد كمال نجم)

صدر في ٢٠٢١/١/٢٤



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ( ٦ ) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

في إطار تطبيق أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
والحاقاً بمنشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٠،  
وعلى ضوء موافقة السيد الدكتور / وزير المالية على ما تم العرض به بمذكرة المصلحة رقم ٣٧٣/ز المؤرخة  
٢٠٢١/١/١٩ بشأن بعض المشكلات التي قد تعوق حركة الصادرات المصرية في إطار تنفيذ أحكام المادة ٤٨ من  
قانون الجمارك المشار إليه.  
ولحين إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك سالف الذكر.

يراعى الآتي :

- دون الإخلال بحكم البند (٦) من المادة (٧١) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ يجوز الموافقة على خروج السفن والطائرات ووسائل النقل المختلفة من موانئ الجمهورية مشحونة أو فارغة دون تقديم قائمة الشحن بشرط تعهد وكيل شركة الملاحة بتقديم تلك القائمة خلال ثمانى وأربعين ساعة من خروج وسيلة النقل .
- يتم المتابعة للموافقات الصادرة وفقاً للبند السابق ويتم الإحالة للشئون القانونية المختصة لإعمال شئونها حيال الشركات المخالفة حال تعدي المدة الزمنية الموضحة سلفاً دون تقديم قائمة الشحن.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

(السيد كمال نجم)

غريباً في ١/١/٢٠٢١ م



## منشور تعليمات

رئيس المصلحة رقم ( ٧ ) لسنة ٢٠٢١

نظراً لما تلاحظ من قيام بعض الإدارات الجمركية بإصدار تعليمات وقرارات تتعلق بإجراءات وسير العمل الجمركي مما أدى إلي تضارب العمل بالمواقع الجمركية المختلفة والإخلال بصورة المصلحة أمام المجتمع التجاري وجمهور المتعاملين.

وعليه وتوحيداً للإجراءات الجمركية علي مستوي مصلحة الجمارك ، وضماناً لحسن سير العمل وانتظامه.

يراعي التنبيه مُشدداً بعدم قيام أي إدارة جمركية بإصدار تعليمات أو قرارات بتنظيم العمل الجمركي، والتأكيد علي عدم صدور هذه التعليمات والقرارات إلا من خلال رئاسة المصلحة أو قطاع النظم والإجراءات الجمركية والإدارات التابعة له باعتباره القطاع الجمركي المعني بهذا الشأن.

تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة القانونية.

رئيس مصلحة الجمارك

السيد كمال نجم  
٢٠٢١

صدر في : ٢٠٢١/٠٢/



## منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم ( ٨ ) لسنة ٢٠٢١

### رئيس مصلحة الجمارك

علي ضوء موافقة معالي السيد الدكتور وزير المالية علي ما تم العرض به بمذكرة المصلحة رقم ٣٦٨/ز المؤرخة ٢٠٢١/١/١٨ بشأن المقترحات والمشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية المختلفة ومنها (السياحة - النقل - الاستيراد - ملف المساندة التصديرية).

### يراعى الأتي :

- يتم قصر إيقاف التعامل فيما يخص النشاط المنتهي ترخيصه (صلاحية مستنداته) فقط وذلك بالنسبة للمتعاملين الذين لديهم تراخيص أنشطه متعددة وينتهي احدها.
- السماح لصاحب الشأن أو من ينسبه حال الرغبة في ذلك بحذف النشاط المنتهي صلاحية مستنداته من على رقم التعامل . ومن ثم إعادة إدراجه عند تجديد مستنداته.
- فيما يخص تراخيص التخليص الجمركي التي قاربت علي الانتهاء أو انتهت فعلياً ، وفي ظل التداعيات التي نواجهها الدولة المصرية جراء جائحة فيروس كورونا المستجد ولحين انتهاء الجائحة ، يتم منح مهلة شهر واحد فقط للعمل بالتراخيص السابق شريطة صلاحية الضمانات المقدمة ، أما فيما يخص التراخيص التابعة لجهات أخرى فلا مانع من استمرار قيام الشركة بمزاولة نشاطها شريطة تقديم خطاب عدم مانعة من الجهة مصدرة الترخيص من استمرار الشركة في مزاولة نشاطها لحين انتهاء إجراءات التجديد.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات ، كلاً فيما يخصه ، بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك

(السيد كمال نجم)

تحريراً في ٢٠٢١/١/١



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك رقم ( ٩ ) لسنة ٢٠٢١**

**بالإشارة للمنتشور الامنى رقم (٥) لسنة ٢٠١٧ الصادر عن السيد الدكتور وزير المالية ، والحاقاً للتعليمات الصادرة بشأن الالتزام بعدم طرح بيانات تتعلق بالعمل من خلال مواقع التواصل الاجتماعى بكافة انواعه.**

**ونظراً لما تلاحظ فى الآونة الاخيرة من نشر بعض المكاتبات والمذكرات والقرارات المتعلقة بالعمل الجمركى على مواقع التواصل الاجتماعى وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) الامر الذى يعد مخالفاً للمنتشور الامنى المشار اليه ، وأدى الى إثارة العاملين والمتعاملين بالمواقع الجمركية والتأثير سلباً على حسن سير العمل .**

**لذا يحظر وبشكل نهائى على كافة العاملين بالمصلحة ما يلى :**

- ١- عرض أو طرح أية مشاكل او معوقات او بيانات تخص العمل الجمركى من خلال مواقع التواصل الاجتماعى بكافة انواعها .
- ٢- نشر أية خطابات او تقارير رسمية على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت ) .
- ٣- نشر أية فيديوهات او صور من داخل مقر العمل على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنت )
- ٤- انشاء صفحات أو جروبات بوسائل التواصل الاجتماعى ( قيس بوك ) او ( الواتس اب ) ، أو نشر اية معلومات بها تخص العاملين بالمصلحة أو مجرد إشارة أو تسمية تمت للمصلحة بصلة ، ويكون تداول المكاتبات أو المذكرات او القرارات أو غيرها من المستندات ذات الصلة قاصراً على الادارات المحالة اليها فقط ، ومن خلال وسائل الاتصال التى تحافظ على سرية البيانات والامن القومى المصرى .

**تُنَفَّذُ هذا التعليمات بكل دقة ، ويحال كل من يخالف ذلك الى النيابة الادارية فوراً ، ويتم حرمانه من جميع الحوافز والمكافآت التى تصرف للعاملين بالمصلحة.**

رئيس مصلحة الجمارك

٢٠٢١  
٣٦٤  
( السيد كمال نجم )

صدر في: ٢٠٢١/٠٢/



منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ١٠ ) لسنة ٢٠٢١

بناء على توجيهات اللجنة العليا المشتركة لتبادل البيانات بين مصلحة الضرائب المصرية والجمارك والمشكلة بقرار السيد الدكتور / وزير المالية رقم ٦١٢ لسنة ٢٠٢١ .  
يتم الالتزام بالآتي :-

قيام جميع الإدارات العامة لمكافحة التهرب الجمركى وكذا جميع إدارات الشئون القانونية بإدراج بيانات محاضر الضبط الجمركى وبالأخص أعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ على تطبيق مكافحة التهرب الجمركى وسحب مستندات المحضر بالماسح الضوئى وتسكينها فى الأماكن المخصصة لها فى التطبيق، على ان يتم الانتهاء من الإدراج خلال شهر على الأكثر .  
للمعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

( السيد كمال نجم )

صدر فى : ٢٠٢١ / ٢ / ٩



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ١١ ) لسنة ٢٠٢١

احكاماً للرقابة الجمركية على كافة المنافذ والمراكز اللوجستية التي تعمل بنظام  
النافذة الواحدة ، بما يضمن تطبيق صحيح القواعد والاجراءات الجمركية عند الافراج  
عن البضائع .

يراعى الالتزام بالآتى :-

أولاً :- ادراج القرارات والتعليمات الخاصة ببندود التعريفات الجمركية بالطريقة الآلية  
( التذييلات ) عن طريق الادارة العامة للمعلومات التابعة للادارة المركزية  
للسياسات والاجراءات الجمركية .

ثانياً :- عدم السماح بأى حال من الاحوال باجراء أى ادراج أو تعديل لهذه التذييلات  
بالطرق اليدوية .

ثالثاً :- قيام الادارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمراجعة كافة  
الصلاحيات الخاصة بإدراج التذييلات بصفة دورية وقصرها على المختصين  
بذلك .

رابعاً :- قيام الإدارة المركزية للتفتيش العام بمتابعة تنفيذ هذه التعليمات ، والعرض  
علينا بنتائج المتابعة لتقرير اللازم.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،

رئيس مصلحة الجمارك

٢٠٢١-٢١  
( السيد كمال نجم )

صدر في: ٢٠٢١/٠٢/٢٠



**منشور تعليمات تذكيري**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم (١٩) لسنة ٢٠٢١**

نظرا لما تلاحظ من استخدام بعض العاملين بالمصلحة لكارنيهات الضبطية القضائية السابق صدورها في غير موضعها ، بالإضافة الى صدور بعضها لأشخاص ليسوا من شاغلي الوظائف المنصوص عليها بالمادة (١٧٥) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٠٠٦/١٠ من غير حملة المؤهلات العليا.

تعيد التذكير بالكتاب الدوري لرئيس مصلحة الجمارك رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ ، مع وقف استخدام كارنيهات الضبطية القضائية الصادرة قبل العمل بقانون الجمارك رقم ٢٠٢٠/٢٠٧ ، ولحين صدور تعليمات أخرى طبقا لأحكام قانون الجمارك المشار إليه.

**يراعي تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درء للمسئولية،**

رئيس مصلحة الجمارك

( السيد كمال نجم )

تحريراً في: ٢٠٢١/٢/٢١





## منشور تعليمات

### رئيس المصلحة

رقم ( ١٣ ) لسنة ٢٠٢١

نظرا لما ورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بخصوص قيام المصلحة برد الضريبة علي القيمة المضافة " ضريبة المبيعات " المستحقة علي الفحم الحجري القارو: المستورد لصالح شركات الأسمنت بالمخالفة للقانون

### يراعى الالتزام بالآتي:-

- توريد المبالغ المعلاة بالحسابات الجارية الدائمة والخاصة بالضريبة العامة علي القيمة المضافة والمحصلة من بعض شركات الأسمنت علي بند الفحم الحجري القاري لصالح مصلحة الضرائب المصرية " قيمة مضافة " والتي لم يتم استردادها .
- عند تحصيل مبالغ الضريبة علي القيمة المضافة من بعض المتعاملين بصفة أمانات وتوريدها لمصلحة الضرائب المصرية " قيمة مضافة " يكون رد هذه المبالغ من خلال مصلحة الضرائب المصرية بصفتها الجهة الوحيدة صاحبة الولاية بالرد .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درء للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

صدر في : / / ٢٠٢١

( السيد كمال نجم )



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١

في اطار جهود مصلحة الجمارك لوضع الاجراءات التنفيذية لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات (ACI) بالتنسيق مع الشركة المنفذه للمشروع ،  
وايماء لقرار السيد الدكتور وزير المالية رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن اجراءات تنفيذ هذه المنظومة وفقا للضوابط والمحددات الواردة به .  
وحرصاً من المصلحة على بدء العمل بهذه المنظومة اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١ بشكل تجريبي وإلزامي اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١ دون معوقات او متطلبات من قبل المتعاملين يتعين استيفائها خلال هذه الفترة .  
التزام كافة المستوردين او وكلائهم من المخلصين الجمركيين بالموانئ البحرية باحكام قرار وزير المالية رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١ بشأن اجراءات التسجيل المسبق للشحنات (ACI) وسرعة إستيفاء متطلبات استخدام التوقيع الالكتروني عند ادراج البيانات والتقديم الالكتروني للمستندات في حالات قيد البيانات الخاصة بنظام التسجيل المسبق للشحنات من خلال منصة نافذة .  
تعلم هذه التعليمات بكافة المواقع الجمركية والمراكز اللوجيستية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة لاداعتها على المتعاملين مع الجمارك ،

رئيس مصلحة الجمارك

تدريفي ٢٠٢١/٣/

السيد كمال نجم  
٢٠٢١



## منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١

نظراً لما أثير من مشكلات تتعلق بإحتساب الجعالة المتعلقة بالإيداعات الجمركية التي شملت فترة سريان ترخيصها نفاذ أحكام المادة رقم ١٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار الوزاري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ قبل وبعد تعديلها بموجب القرار الوزاري رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٢٠ و حفاظاً على حقوق أصحاب الشأن ومراكزهم القانونية وإحتراماً لقاعدة عدم رجعية القرارات اللائحية أو التنظيمية أو الفردية .

يراعى تطبيق الضوابط والأحكام المنصوص عليها في المادة رقم ١٢٠ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٦ المستبدلة بقرار وزير المالية رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٢٠ على تراخيص المستودعات العامة والخاصة التي يتم إصدارها بعد تاريخ العمل بالقرار الأخير في ٢٨/٤/٢٠٢٠ . أو تلك التي يتم تجديدها بعد هذا التاريخ دون سريانها على التراخيص القائمة والتي لم تنتهي مدتها المرخص بها والمحددة في الترخيص .

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية .

صدر في : / ٣ / ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

٢٠٢١  
( السيد كمال نجم )



**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**رقم ( ١٦ ) لسنة ٢٠٢١**

نظرا لما تلاحظ في الاوانة الأخيرة عند مراجعة بعض البيانات الجمركية المفرج عنها لجهات معفاة عدم تحصيل رسم تنمية الموارد المالية للدولة لحين صدور قرار الإعفاء .

**يتعين على جميع المنافذ الجمركية الالتزام بالآتي :**

تحصيل رسم تنمية الموارد المالية للدولة بصفة قطعية عن الأصناف الخاضعة له عند الإفراج سواء كان الإفراج لجهات معفاة او غير معفاة او كان الوارد معفي من الضرائب بنص في القانون او وفقا لاتفاقيات دولية او في صورة منحة او هدية ولا يجوز الإعفاء من الرسم ما لم ينص على الإعفاء منه صراحة .

للمعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمسئولية .

**رئيس مصلحة الجمارك**

**( السيد كمال نجم )**

صدر في : ٢٠٢١/٣/٢٠



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ( ١٧ ) لسنة ٢٠٢١**

نظراً لما تلاحظ من قيام بعض إدارات الشئون المالية بالرد كل منها على حدة على الملاحظات التي ترد بتقارير ( الجهاز المركزي للمحاسبات ، قطاع الحسابات لختامية بوزارة المالية ) عن الموضوعات التي تقع في نطاق اختصاص كل منها دون اعداد تقرير موحد بالرد ، تخطر بآ الجهات المعنية .

**يراعى الاتى :-**

- تلتزم كافة إدارات الشئون المالية على مستوى المصلحة بموافاة الإدارة المركزية للخدمات المالية بالرد على أية ملاحظات التي ترد عن أعمالها بتقارير كل من الجهاز المركزي للمحاسبات ، وقطاع الحسابات الختامية ، خلال خمسة أيام عمل على الأكثر .
- تتولى الإدارة المركزية للخدمات المالية إعداد تقرير موحد يتضمن الرد على الملاحظات المشار إليها و إرساله إلى الجهات المعنية .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(السيد كمال نجم)

تحريراً في ٢٠٢١/٣/٢٠



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ( ١٨ ) لسنة ٢٠٢١**

نظراً لما تلاحظ من قيام بعض إدارات الشنون القانونية بالمصلحة باتهام الممثلين القانونيين للتوكيلات الملاحية بارتكاب جرائم تهريب جمركي على الرغم من عدم بيان الأفعال المرتكبة منهم وتشكل جريمة تهريب جمركي وفقاً لقانون الجمارك.

**يراعى الآتى :-**

تلتزم كافة إدارات الشنون القانونية على مستوى المصلحة بعدم اتخاذ إجراءات طلب تحريك الدعوى الجنائية ضد الممثلين القانونيين للتوكيلات الملاحية إلا عن الأفعال التي يثبت ارتكابهم لها وتكون مؤثمة طبقاً لقانون الجمارك.

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

**رئيس مصلحة الجمارك**

تحريراً في ٢٠٢١/٤/

**(السيد كمال نجم)**

## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٩) لسنة ٢٠٢١

بالإشارة لقرارى السيد الدكتور وزير المالية رقمى ٣٨ ، ٢٢٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الضوابط والاجراءات الخاصة بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات ( ACI ) بالتنسيق مع الشركة المنفذة لمشروع،  
والحاقاً لمنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم ( ١٤ ) لسنة ٢٠٢١ ، ونظرا لورود العديد من الاستفسارات بشأن مدى سريان تاريخ التنفيذ الالزامى للمنظومة المحدد بـ ٢٠٢١/٧/١ فى قرار وزير المالية رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢١ على ما يتم شحنه ام على ما يرد الى البلاد فى هذا التاريخ.

**لذا نود التنويه الى انه سيتم التنفيذ الالزامى لنظام التسجيل المسبق للشحنات وفقا لقرارى وزير المالية رقمى ٣٨ ، ٢٢٢ لسنة ٢٠٢١ اعتبارا من ٢٠٢١/٧/١ على ما يتم شحنه من الخارج الى داخل البلاد فى هذا التاريخ ، استنادا لكون هذا النظام قائم على تسجيل الرقم التعريفى للشحنة ACID قبل شحنها من الخارج .**

**تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة .**

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات غتورى )

صدر فى: ٢٠٢١/٠٥/ ٥



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٩) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

في إطار أعمال أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلي ضوء الطلبات التي ترد إلي رئاسة المصلحة بالتنظلم من قيام الجمرک المختص بتطبيق غرامة  
المادة ٢/٧١ من قانون الجمارك سالف الذكر علي بوليصة الشحن التي ترد ( TO THE ORDER  
OF SHIPPER) لأمر الشاحن بالخارج ، علي الرغم من ورودها مظهره باسم الشركة المستوردة  
وورود كافة المستندات الخاصة بملكية البضاعة من الخارج باسم الشركة المظهر لها.  
وعلي ما عرض به السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة،  
وعلي ما أنتهي إليه رأي السيد الأستاذ / المستشار القانوني لرئيس مصلحة الجمارك،  
وعلي موافقة السيد الدكتور / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/٥/١ علي مذكرة المصلحة المعروضة في  
ذات الشأن رقم ١٨٥٠/ز المؤرخة ٢٠٢١/٤/١٥.

يراعى الالتزام بالآتي :

أولاً : الحالات التي يرد فيها سند الشحن (بوليصة الشحن) أذنيه (لأمر شخص أو كيان معين  
بالخارج) (TO THE ORDER OF SHIPPER) وتكون مظهره من الخارج باسم الشركة أو  
الشخص المستورد ، لا تشكل مخالفة لنص المادة ٢/٧١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون  
رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بشريطة التحقق من ورود كافة المستندات الخاصة بملكية البضاعة  
من الخارج باسم الشركة المظهر لها.

ثانياً : تطبق أحكام المخالفات والغرامات الواردة بنص المادة (٢ / ٧١ / ١) من قانون الجمارك سالف  
الذكر على قوائم الشحن والمسئول عن إعدادها وتقديمها فقط ، وليس عن كل بوليصة  
شحن واردة عليها.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة ، درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

تحريراً في ٢٠٢١/٥/٧ م





منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٩) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

في إطار أعمال أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلي ضوء الطلبات التي ترد إلي رئاسة المصلحة بالتنظلم من قيام الجمرك المختص بتطبيق غرامة  
المادة ٢/٧١ من قانون الجمارك سالف الذكر علي بوليصة الشحن التي ترد ( TO THE ORDER  
OF SHIPPER) لأمر الشاحن بالخارج ، علي الرغم من ورودها مظهره باسم الشركة المستوردة  
وورود كافة المستندات الخاصة بملكية البضاعة من الخارج باسم الشركة المظهر لها.  
وعلي ما عرض به السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب رئيس المصلحة،  
وعلي ما أنتهي إليه رأي السيد الأستاذ / المستشار القانوني لرئيس مصلحة الجمارك،  
وعلي موافقة السيد الدكتور / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/٥/١ علي مذكرة المصلحة المعروضة في  
ذات الشأن رقم ١٨٥٠/ز المؤرخة ٢٠٢١/٤/١٥.

يراعى الالتزام بالآتي :

أولاً : الحالات التي يرد فيها سند الشحن (بوليصة الشحن) أذنيه (لأمر شخص أو كيان معين  
بالخارج) (TO THE ORDER OF SHIPPER) وتكون مظهره من الخارج باسم الشركة أو  
الشخص المستورد ، لا تشكل مخالفة لنص المادة ٢/٧١ من قانون الجمارك الصادر بالقانون  
رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بشريطة التحقق من ورود كافة المستندات الخاصة بملكية البضاعة  
من الخارج باسم الشركة المظهر لها.

ثانياً : تطبق أحكام المخالفات والغرامات الواردة بنص المادة (٢ / ١ / ٧١) من قانون الجمارك سالف  
الذكر على قوائم الشحن والمسئول عن إعدادها وتقديمها فقط ، وليس عن كل بوليصة  
شحن واردة عليها.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة ، درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

تحريراً في ٢٠٢١/٥/٧ م

## منشور تعليمات

رئيس المصلحة رقم ( ٢٢ ) لسنة ٢٠٢١

### رئيس مصلحة الجمارك

في إطار تطبيق أحكام المادة (٨٠) من قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، وعلي ضوء ما عرض به السيد الأستاذ / رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات رقم ٩٢ المؤرخ ٢٠٢١/٣/١٨ بخصوص كتاب السيد اللواء بحري / نائب رئيس هيئة ميناء الإسكندرية رقم ٧١٨٣ والمتضمن التماس تفعيل المادة (٨٠) من قانون الجمارك سالف الذكر، وعلي ضوء موافقة السيد الدكتور / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/٤/٦ في تفويض رئيس مصلحة الجمارك في مباشرة الاختصاص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من قانون الجمارك، علي مذكرة المصلحة رقم ١٥٣٣/١٥٣٣/٣١ المؤرخة ٢٠٢١/٣/٣١.

يراهي في شأن جرائم تهريب الجمركي التي تم ارتكابها في ظل سريان أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، قيام الإدارات المختصة بالالتزام بالآتي:

أولاً : بالنسبة للحالات التي يخشي فيها من قيام المتهمين من المتعاملين مع المصلحة بارتكاب وقائع تهريب جمركي جديدة أو التأثير سلباً علي مجريات التحقيق والأدلة الخاصة بالوقائع محل الاتهام أن يتم العرض بمذكرة معلومات متضمنة الوقائع ومبررات طلب وقف المتهم عن التعامل مع المصلحة ، للنظر وفقاً لمتطلبات كل حالة علي حده توطئة للعرض علي النيابة العامة لاعتقاد طلب إيقاف تعامل المتهم حين صدور حكم نهائي في الدعوي.

ثانياً : يتم إيقاف التعامل فوراً للمتهمين الصادر بشأنهم أحكام نهائية بالإدانة في أحدي جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها بالمواد (٧٧ - ٧٩) من قانون الجمارك المشار إليه ، وذلك طوال مدة تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو انقضاء الدعوي الجنائية عن المتهم بالتصالح أيهما أقرب.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة ، درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك



( الشحات غتوري )

خبراً في ٢٠٢١/٥ م

**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ( ٢٣ ) لسنة ٢٠٢١**

تنشيطا لإجراءات زيادة العصبلة الجمركية ونفعيلا لآليات تنفيذ الأحكام من خلال اتخاذ الإجراءات المقررة قانونا لإستثناء حقوق الخزانة العامة ، ودون الإخلال بقرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٢٠ .

**تلتزم إدارات وأقسام الحجر الإداري على مستوى القطاعات والمناطق الجمركية بالآتي :**

- إستثناء حقوق الخزانة العامة عن :

- ١- الضرائب والرسوم المستحقة بموجب القانون.
  - ٢- الغرامات المقررة بمقتضى أوامر جنائية.
  - ٣- الأحكام واجبة النفاذ "أول درجة" (القضاء المدني - القضاء الإداري - القضاء العسكري).
  - ٤- الأحكام النهائية الصادرة من المحاكم الجنائية.
  - ٥- الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنايات ، فيما يخص "التعويض الجمركي" في حق المتهمين الغائبين.
  - ٦- الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجناح في حدود الضرائب والرسوم المستحقة فقط.
- يتم قيد المديونية وإصدار أمر الحجر الإداري (السند التنفيذي) تأسيساً على سند المديونية على أن يكون موضعاً فيه قيمة الدين المستحق تحديداً واسم المدين وصفته وعنوانه ورقم التعامل أو تحقيق الشخصية إن وجد .
- يتم إعلان المدين بتكليفه بأداء الدين المستحق وإنذاره بتوقيع الحجر عليه ، وفور مرور ٢٤ ساعة على ذلك الإجراء يتم توقيع الحجر الإداري المناسب سواء بالحجز تحت يد النفس أو تحت يد الغير .
- يتم إعلان محضر الحجر تحت يد النفس خلال الثمانية أيام التالية لتوقيعه وإرسال صورة طبق الأصل من المحضر إلى الإدارة العامة للحجز الإداري بالإدارة المركزية للشئون القانونية والتحقيقات لتتولى إصدار منشور الحجر اللازم وتعميمه على كافة القطاعات والمناطق الجمركية .
- التنسيق المباشر مع قسم التنفيذ بهيئة قضايا الدولة لحثه على اتخاذ إجراءات الحجر القضائي في الحالات التي لا يجوز توقيع الحجر الإداري بها مع متابعته بصفة دورية للوقوف على آخر المستجدات وما تم تحصيله وتوريده لصالح المصلحة على الحساب الخاص بها .

**للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درأاً للمسئولية .**

**رئيس مصلحة الجمارك**  
  
**( الشحات ثنوري )**

تحريراً في : ٢٠٢١/٥/١٧



### منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢١

فى إطار التعاون والتنسيق المشترك بين هيئة قضايا الدولة و مصلحة الجمارك بخصوص إستيداء حقوق الخزانة العامة للدولة ،ونظرا لما تلاحظ من التأخر فى اخطار الهيئة بقرارات لجان التصالحات الصادرة عن وزارة المالية ومصلحة الجمارك .

### يراعى الالتزام بالآتى:-

تلتزم كافة الادارات القانونية على مستوى القطاعات و المناطق الجمركية الثلاثة باخطار هيئة قضايا الدولة وفروعها كل على حسب اختصاصه بالقرارات الصادرة عن لجان التصالحات بكل من وزارة المالية و مصلحة الجمارك بصفة فورية حتى يتسنى للهيئة اتخاذ اللازم حرصاً على حقوق الخزانة العامة.

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات فتورى)

صدر فى ٢٤ / ١٠ / ٢٠٢١



## منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١

في إطار التعاون والتنسيق المشترك بين النيابة العامة و مصلحة الجمارك بخصوص إستيداء حقوق الخزائنة العامة للدولة لمواجهة زيادة قيمة المتأخرات المالية المقررة للمصلحة التي طرأت في الفترة الأخيرة وتنشيطاً لموارد الخزائنة العامة للدولة، ونظراً لما تلاحظ في الاونة الاخيرة من عدم بيان موقف الاحكام الغيابية الصادرة لصالح المصلحة في القضايا الجمركية .

### يراعى الالتزام بالآتي:-

تلتزم الادارات القانونية على مستوى القطاعات والمناطق الجمركية الثلاثة بالمتابعة الدورية لاحكام الغيابية الصادرة في القضايا الجمركية لدى النيابة العامة لبيان اخر المستجدات بشأن مدى قيام المحكوم عليهم بالمعارضة في تلك الاحكام من عدمه واخطار هيئة قضايا الدولة بصفة فورية .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درعاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات فتورى)

صدر في ٢٠٢١/٥ / ٢٥



## منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١

فى إطار التعاون والتنسيق المشترك بين هيئة قضايا الدولة و مصلحة الجمارك بخصوص إستيداء حقوق الخزانة العامة للدولة ، ونظرا لما تلاحظ من حدوث ازدواج فى اجراءات التنفيذ للتحصيل فى خصوص الاحكام الصادرة فى دعاوى الالزام.

### يراعى الالتزام بالآتى :-

تلتزم كافة الادارات القانونية على مستوى القطاعات و المناطق الجمركية الثلاثة بالتنسيق والمتابعة الفورية لدى أقسام التنفيذ بهيئة قضايا الدولة بفروعها المختلفة باعتبارها جهة الاختصاص بتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح المصلحة فى دعاوى الالزام وذلك للوقوف على اخر المستجدات فى شأن استيداء حقوق الخزانة العامة وتحويل المبالغ المسددة لحساب المصلحة .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

(الشحات فتورى)

صدر فى : ٢٠٢١/٥ /٢٩



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢١ م

نظرا لما تلاحظ في الاوانة الأخيرة من قيام بعض المواقع الجمركية بالإفراج عن سيارات لذوى الإعاقة كامل الأهلية او قصر او فاقدى الأهلية دون الالتزام بأحكام وقواعد القانون المقررة في هذا الشأن .

يراعى الالتزام بالآتي :

أولاً : عدم الإفراج عن سيارة لذوى الإعاقة كامل الأهلية الا بحضوره شخصيا والتوقيع بما يفيد ذلك .

ثانياً : عدم الإفراج عن سيارة لذوى الإعاقة من القصر او فاقدى الأهلية الا بحضور الولى او الوصى او القيم شخصيا والتوقيع بما يفيد ذلك والإقرار بان المستفيد مازال على قيد الحياة ، على ان يوضح ذلك بإخطار المرور .

للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمسئولية

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

صدر فى : ٢٠٢١/٦/١٥



## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم ( ٢٨ ) لسنة ٢٠٢١

في اطار متابعة أداء وسير العمل بالمواقع والادارات الجمركية المختلفة ،  
ونظرا لما تلاحظ بوجود بعض الشكاوى من المتعاملين بنظامي السماح المؤقت ورد  
الضريبة ( الدروباك ) من تأخر اجراءات التسوية ورد الضمانات عما يتم تصديره  
للخارج بما يؤثر على تعاملاتهم واستثماراتهم داخل البلاد .  
وحرصاً على تيسير إجراءات رد الضرائب والرسوم ، وتشجيعاً لعملية  
التصدير بما ينعكس بشكل إيجابي على بيئة مناخ الاستثمار داخل البلاد .

لذا يُراعى التزام كلا من الوحدة المركزية لنظامي السماح المؤقت ورد الضرائب  
والوحدات التابعة لها والادارة العامة للنظم الجمركية الخاصة بالادارة المركزية  
للاعفاءات والنظم الخاصة بما يلي :-

**اولاً :** إعداد دليل موحد بكافة الاجراءات والمستندات المطلوبة لرد ضمانات السماح  
المؤقت او رد الضريبة ( الدروباك ) وذلك بالتنسيق مع الادارة المركزية  
للسياسات والاجراءات ، ووضعها في مكان واضح ومعلن لكافة المتقدمين  
بطلبات الرد ، بالاضافة الى نشره واتاحته على المواقع الالكترونية الخاصة  
بمصلحة الجمارك .

**ثانياً :** لا يتم قبول طلبات الرد او التسوية المقدمة من المتعاملين تحت نظام السماح  
المؤقت أو الدروباك ( رد الضريبة ) الا بعد التأكد من استيفاء كافة المستندات  
اللازمة لاجراء التسوية والرد ، وفي حالة استيفاء الطلب يتم الاسراع في  
اجراءات التسوية دون أى تاخير أو تعطيل .  
تنفذ هذه التعليمات بكل دقة .

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

صدر في: ٢٠٢١/٠٦/١٧





منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ١٩ لسنة ٢٠٢١

نظرا لما تلاحظ من صدور بعض قرارات النقل من السادة رؤساء القطاعات ورؤساء المناطق ورؤساء الإدارات المركزية ومديرو العموم قرب بلوغهم سن الإحالة القانونية إلى المعاش .

يُمنع على السادة رؤساء القطاعات ورؤساء المناطق ورؤساء الإدارات المركزية ومديرو العموم إصدار أى قرارات نقل قبل بلوغهم سن الإحالة إلى المعاش بشهر على الأقل إلا بعد العرض علينا .

يراعي تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة .

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات فتورى )

تحريراً في ٢٠٢١/٦/٢٤



منشور

تعليمات رئيس المصلحة

رقم ( ٣٠ ) لسنة ٢٠٢١

نظرا لما تلاحظ من تأخر إدارات الشئون القانونية و باقى الإدارات المختصة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد المطالبات القضائية التي ترد للمصلحة و ما يترتب على ذلك من اثار مالية.

يراعى الالتزام بالآتي:-

- تلتزم كافة الإدارات الجمركية المختصة باتخاذ إجراءات سداد المطالبات القضائية فور ورودها إليها و قبل انقضاء مدة ( ٩٠ يوم ) من تاريخ استلام خطاب عدم الممانعة من الصرف من هيئة قضايا الدولة .

للعلم و مراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درء للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

صدر فى : ٢٠٢١/٧/٢٤



## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم ( ٣١ ) لسنة ٢٠٢١

بالإشارة الى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بشأن المعايير الحاكمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد والمزايا المقررة له ، وقرارات وزير المالية ارقام ٣٨ ، ٢٢٢ ، ٣٢٨ لسنة ٢٠٢١ بشأن الضوابط والاجراءات الخاصة بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات ( ACI ) بالتنسيق مع الشركة المنفذة للمشروع ، وفي اطار توجيهات السيد الدكتور وزير المالية ببذل الجهود الرامية لتفعيل نظام التسجيل المسبق للشحنات بما يحقق الاهداف المنشودة من تطبيقه ،

### يراعى التنبيه بما يلي :

**اولا :** يلتزم عملاء المشغل الاقتصادي المعتمدين في البرنامج باستخدام منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI ( إنشاء حساب على البوابة الالكترونية لمنظومة نافذة - استخراج شهادة التوقيع الالكتروني ) وذلك بدءاً من تاريخه وحتى ٢٠٢١/٨/٢٠ ، وفي حال عدم الالتزام بذلك خلال هذه الفترة سيكون له اثر سلبياً على صورة المشغل الاقتصادي فيما يتعلق بالتزامه الطوعي تجاه القرارات المنظمة للعمل الجمركي .

**ثانياً :** بالنسبة للمشغلين الراغبين في الاعتماد في برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد ، يتم اعتبار استخدام منظومة التسجيل المسبق للشحنات ACI على النحو المبين بالبند اولاً مؤشراً ايجابياً في تقييم اعتماده بالبرنامج .

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة .

رئيس مصلحة الجمارك

” الشحات فتوري ”

صدر في ٢٠٢١/٧/١٣



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١

في ضوء ما تلاحظ أثناء عملية المتابعة الدورية لأداء عمل الوحدات الفرعية لنظامي السماح المؤقت ورد الضرائب والرسوم المتواجدة بالمنافذ الجمركية بخصوص التنازلات التي تتم على البيانات الجمركية المصدرة تحت نظام السماح المؤقت .

وإحكاماً للرقابة الجمركية على الرسائل المفرج عنها بنظام السماح المؤقت ومنع استغلال المزايا والتيسيرات المقررة لها في غير الغرض المفرج عنها من أجله .

يراعى التنبيه مشدداً بالآتي :

تلتزم الوحدات الفرعية لنظامي السماح المؤقت ورد الضريبة بإخطار الوحدة المركزية للسماح المؤقت ورد الضريبة بطلبات التنازل المقدمة عند تسجيل البيانات الجمركية المصدرة تحت نظام السماح المؤقت قبل عملية التصدير بـ (٤٨ ساعة ) على الأقل ، حتى يتسنى لها إعمال شلونها وفقاً للقواعد والاجراءات المقررة قانوناً ، وعلى الوحدة المركزية للسماح المؤقت ورد الضرائب مراعاة تيسير اجراءات التصدير بما لا يخل باحكام الرقابة الجمركية .

تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،،،،،،،،

رئيس مصلحة الجمارك  
(الشحات غنوري)

صدر في: ٢٠٢١/٠٧/١٤



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ( ٣٣ ) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

يراعى الالتزام بالآتي :

عدم نشر بيانات أو أرقام حول إحصائيات ضبط القضايا في مجال مكافحة جرائم  
التهرب الجمركي ، وحجم تعاملاتها المالية بوسائل الإعلام المختلفة قبل تدقيق  
بياناتها بذات الصلة.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

تحريراً في ١٢/٧/٢٠٢١ م



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ( ٣٤ ) لسنة ٢٠٢١**

نظراً لما تلاحظ في الآونة الأخيرة من اجراء حركة تنقلات للعاملين بالادارات القانونية على مستوى المناطق الجمركية المختلفة بالمصلحة دون العرض على السلطة المختصة بما يخل بحسن سير العمل على النحو المطلوب

**يراعى الالتزام بالآتي:-**

يحظر نقل او ندب اى من العاملين بالادارة المركزية للشئون القانونية، والادارات العامة للشئون القانونية والتحقيقات على مستوى المناطق الجمركية الثلاثة باختلاف مسمايتهم و درجاتهم الوظيفية خارج الادارة الا بعد العرض علينا ضمناً لحسن سير العمل بانتظام، ويلغى كل ما يخالف ذلك اعتباراً من تاريخ صدور تلك التعليمات

**للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**(الشحات فتورى)**

**صدر في ٧ / ١٥ / ٢٠٢١**



منشور تعليمات  
رئيس المصلحة رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢١

بالإشارة الى قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٣٣ لسنة ٢٠١٦ والخاص بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية المعنية بتطبيق عقوبات مجلس الأمن والمنبثقة عنها اللجنة الوطنية الفرعية المعنية بعقوبات مجلس الأمن على كوريا الشمالية، والكتاب الدوري للسيد أمين عام مجلس الوزراء رقم ٦-١٨٦١٤ لسنة ٢٠٢١، وايماءاً لمنشور تعليمات السيد رئيس مصلحة الجمارك رقم ١ لسنة ٢٠١٨ والخاص بالتعليمات السابق إذاعتها على كافة المواقع الجمركية تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن بشأن العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية.

نعيد التذكير بالتشديد على تنفيذ ومراعاة التعليمات التالية :

أولاً: على المناطق الجمركية الثلاث تنفيذ ما يلي :

١- تنفيذ كافة التعليمات وقرارات مجلس الأمن السابق إذاعتها والتي تذاغ تباعاً بشأن العقوبات المفروضة على دولة كوريا الشمالية والتعامل مع الواردات والصادرات من و إلى كوريا الشمالية بكل دقة.

٢- عدم السماح بأي إجراءات للتخليص أو الإفراج أو التصدير أو العبور للرسائل الواردة من دولة كوريا الشمالية أو المصدرة إليها إلا بإخطار مسبق للأمانة الدائمة للجنة الوطنية الفرعية المعنية بمتابعة عقوبات مجلس الأمن على دولة كوريا الشمالية بوزارة الخارجية وبموافقة مسبقة من اللجنة بما يتسق مع قرارات عقوبات مجلس الأمن.

ثانياً: على قطاع التكنولوجيا بالتنسيق مع الإدارة المركزية للسياسات والإجراءات والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الإلكترونية القائمة على تنفيذ منظومة النافذة الواحدة (MTS) تنفيذ ما يلي :

١- حجب أكواد دولة كوريا الشمالية في كل من (المنشأ و موانئ الشحن، والموردين) وارد أو صادر، ووضع رسالة تحذيرية لمنع أخطاء الإدراج الغير مقصودة من قبل مستخدمي التطبيق.



٢- التنسيق مع الإدارة المركزية للإحصاء لمراجعة قواعد بيانات المصلحة أسبوعياً وتنقيحها أولاً بأول ، ورصد أية بيانات تم إدراجها بطريقة خاطئة بخصوص التعامل مع دول أو أصناف أو جهات محظور التعامل معها ، وتقديم تقرير خاص بذلك للإدارة المركزية للمكافحة لمتابعتته وعمل التحريات اللازمة بشأنه وتطهيره .

٣- التنبيه على الإدارة المركزية للإحصاء بمراجعة جميع البيانات الشاذة والغير منطقية والمحظورة بصفة دورية ومراجعة المواقع الجمركية بهذه الأخطاء وتعديلها أولاً بأول.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة القانونية

رئيس مصلحة الجمارك

الشحات غتوري





**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**رقم (٣٦) لسنة ٢٠٢١**

- يستمر استلام طلبات التصالح في جرائم التهريب الجمركي عن الوقائع التي تم ارتكابها في ظل سريان قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته في أي مرحلة من مراحل نظر الدعوى والعرض على لجنة التصالحات .
- كما يتم استلام طلبات التصالح التي تقدم في جرائم التهريب الجمركي التي تم ارتكابها في ظل سريان قانون الجمارك رقم ٢٠٢٠/٢٠٧ الى ما قبل مضي ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم النهائي. وفي حال تقديم الطلب بالنسبة لهذه الوقائع بعد مضي هذه المدة يتم تحصيل التعويضات على أساس تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة وليس التصالح .
- ويراعى تحديد حالة الدعاوى المقامة بخصوص هذه الوقائع طبقاً لأحدث المستجدات، وذلك بنموذج عرض طلب التصالح .

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية،**

**رئيس مصلحة الجمارك**

  
(الشحات فتورى)

تحريراً في ٢٠٢١/٧/٢٧



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٣٧) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.  
وعلي منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢٠.  
وعلي اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٣١٠ لسنة ٢٠١٧.  
وعلي التضمر الوارد من المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة بالتضمر من تطبيق غرامة المادة ١/٧٢ من قانون الجمارك عند طلب تغيير بيانات الكميات المشحونة بالبيانات الجمركية الصادر نظراً لأن عملية التصدير وفتح البيان الجمركي تتم قبل موعد الشحن بعدة أيام وأثناء الإنتاج بالإضافة إلي قيام مندوب العميل الأجنبي بفحص المنتج قبل شحنه وقد يرفض أجزاء منه وعليه يقوم الجمرك والاستثمار بحصر العدد الفعلي وتعديل الحاويات وتعديل تصريح الاستثمار،  
ولحين إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك سالف الذكر.

يراعى الآتي :

لا تعد مخالفة جمركية تستوجب تحصيل الغرامة المقررة بالمادة ١/٧٢ من قانون الجمارك المشار إليه حالة تعديل الإيضاحات الواردة بالبيانات الجمركية لرسائل الصادر من المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة طبقاً لما تنتهي إليه معاينة الرسالة من قبل لجنة الجمارك وإدارة المنطقة الحرة المختصة في حضور مندوب المشروع ، ويؤيده الإقرار الصادر في ذلك الشأن من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (المصدر الفعلي) ، وذلك إلى ما قبل تمام الشحن.

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غنوري )

غريباً في ٢٠٢١/٧/٧



## منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم (٣٨) لسنة ٢٠٢١

بناء على ما تضمنه كتاب السيد الأستاذ/رئيس مصلحة الضرائب المصرية رقم ٣٥١٨ بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٥ .

### يراعى الآتى :-

تلتزم إدارات المهمل والبيوع الجمركية (إعمالاً لأحكام المادة ٥٩ مكرر من قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥) عند بيع البضائع بالمزاد العلني طبقاً لأحكام قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بإخطار مصلحة الضرائب المصرية ببيان التعاملات والمبالغ التي تُحصل من المشتريين لهذه البضائع متى كان غرضهم من الشراء الاتجار فيها أو تصنيعها .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات فتورى)

خبراً في ٢٠٢١/٨/٨



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٣٩) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي القرار المشترك الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، ورئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٩٣) لسنة ٢٠١١ بشأن العلامات المميزة وإجراءات لصقتها ،

وعلي القرار المشترك الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية ، ورئيس مصلحة الجمارك رقم (٤٣٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار الإداري المشترك رقم (٢٩٣) لسنة ٢٠١١ المشار إليه ،

يراعى التنبيه مشدداً بالآتي :

أولاً : الالتزام بأحكام القرارين رقم (٢٩٣) لسنة ٢٠١١ ، و رقم (٤٣٦) لسنة ٢٠١٥ المشار إليهما .

ثانياً : لا يتم صرف طابع بندرول إضافية حال الإخلال بأحكام القرارين المنوه عنهما إلا بعد تسوية الكميات التي سبق وتم صرفها .

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

غديرًا في ٢٠٢١/٨/١١ م



## منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم ( ٤٠ ) لسنة ٢٠٢١

نظرا لما تلاحظ من عدم توصيف الأصناف بشكل واضح عند جرد أرصدة وموجودات مشروعات المناطق الحرة اعمالاً لاحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية ، وقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ .

### يراعى الاتى :-

تلتزم إدارات جمارك المناطق الحرة بالمناطق الجمركية الثلاث بالآتى :

أولاً - حضور عضو من (مكافحة التهريب الجمركى " عمليات "، والتفتيش العام ) لجان الجرد ومحاضر الاعدام التى تتم لارصدة وموجودات مشروعات المناطق الحرة اعمالاً لاحكام القانونين المشار اليهما .

ثانياً - يكون توصيف الاصناف بقوائم الجرد واضح وكاف ومفصل مع ضرورة بيان مايلى :-

- ١- المجموعة السلعية للأصناف على سبيل المثال ( مواد غذائية ، خمور ، سجائر ، ملابس اكسسوارات ، ..... )
- ٢- نوع الصنف و مسماه الدقيق .
- ٣- منشأ الصنف .
- ٤- كافة الخصائص التى تؤثر فى تحديد نوع الصنف و قيمته و البند الجمركى الذى يخضع له ، وفقا لنوع كل صنف وطبيعته .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقه درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات غتورى)

غريباً فى ١٨/٨٨/٢٠٢١



## منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم ( ٤١ ) لسنة ٢٠٢١

- بناءً على ما تضمنه كتاب السيد المهندس/ رئيس قطاع المناطق الحرة رقم ٢٧٩٢ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٠ .
- وفي ضوء الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٨/٥ بين السيد المستشار / الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار ورئيس مصلحة الجمارك .
- وعلى ما انتهى اليه الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٨/٥ بين ممثلي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة وجهاز تنظيم ادارة المخلفات ومصلحة الجمارك .

### يراعى الآتى :-

بالنسبة للمخلفات الغير خطرة : يتم خروجها وفقاً للاجراءات والقواعد والمنصوص عليها بالمادة (١٠٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧ ، وذلك لحين صدور اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ادارة المخلفات رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي تنظم اجراءات وضوابط المخلفات الصناعية الغير خطرة .

**للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درأً للمسئولية .**

رئيس مصلحة الجمارك

(الشحات غتورى)

تحريراً في ٢٠٢١/٨/١١



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢١**

- في إطار الحرص على وضع آلية لمعالجة الازدواج في تحصيل رسم التنمية على أجهزة المحمول المصنعة محلياً بالاتفاق مع مصلحة الضرائب المصرية.
- وايماءً إلى ما أسفر عنه الاجتماع المنعقد في ٢٨/٧/٢٠٢١ مع السيد الأستاذ/مستشار وزير المالية للإيرادات غير الضريبية والسيد الأستاذ /نائب رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

**يراعى التزام** المواقع الجمركية المختلفة بتطبيق الآلية الآتية على رسم التنمية المحصل على أجزاء ومكونات أجهزة المحمول المستوردة باسم المصانع المحلية المنتجة لأجهزة المحمول فقط والتي تدخل في صناعة أجهزة المحمول المنتجة محلياً :-

١. يتم خصم المبالغ المحصلة كرسوم تنمية على أجزاء ومكونات أجهزة المحمول المستوردة من قيمة رسم التنمية المستحق على أجهزة المحمول المنتجة محلياً بمعرفة مصلحة الضرائب بموجب شهادات تصدرها مصلحة الجمارك للمصانع المحلية المنتجة لأجهزة المحمول بقيمة رسم التنمية الذي تم تحصيله على أجزاء ومكونات أجهزة المحمول المستوردة.
٢. يتم إخطار مصلحة الضرائب (رئيس قطاع التحصيل والإيرادات) على العنوان الكائن بـ (٥) ش حسين حجازي - الدور الثامن - مبنى مصلحة الضرائب المصرية أو من خلال التليفون / فاكس رقم ٢٧٩٦١٧٠٠ ، ٢٧٩٤٨١٤٤ بصورة هذه الشهادات للتأكد من صحتها قبل خصم المبالغ المشار إليها.

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة القانونية**

صدر في ١١/٨/٢٠٢١

**رئيس مصلحة الجمارك**

  
**" الشحات فتورى "**



مفطور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١

- في ضوء قيام مصلحة الجمارك بتوثيق وارشفة الضبطيات واساليب التهريب المختلفة ،  
تلتزم المنافذ الجمركية وادارات المكافحة القيام بما يلي بصفة اسبوعية :-
١. توثيق الضبطيات اثناء القيام بعمليات الضبط سواء كانت داخل الموانئ والدوائر الجمركية او خارجها .
  ٢. ان يكون التوثيق بالصور والفيديوهات مع ابراز طرق الاخفاء والاصناف المهربة ، دون المساس بسرية وحرمة الاشخاص .
  ٣. ارسال جميع الضبطيات الموثقة الى الادارة المركزية لمكافحة التهريب الجمركي بصفة اسبوعية من خلال برنامج التليجرام على الرقم التالي ٠١١٤٣٧٦٤٢٢١ ، وذلك لحين تفعيل برنامج المصلحة لتداول المعلومات .
  ٤. تقوم الادارة المركزية لمكافحة التهريب الجمركي بأرشفة الوثائق المرسله اليها بطريقة تسهل الرجوع اليها ، وذلك للعرض علينا بصفة شهرية .
- على جميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

صدور في ٢٠٢١/٠٨/٠٩





### منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (٤٤) لسنة ٢٠٢١

فى اطار متابعة أداء العمل بالمراكز اللوجيستية التى تعمل بنظام النافذة الواحدة القومية ، وحرصاً على سرعة إنجاز المعاملات التى تتم داخل هذه المراكز بما ينعكس ايجابياً على معدلات زمن الافراج عن البضائع ، ومنعاً لازدواجية عملية التحصيل للنماذج والمطبوعات الجمركية .

يراعى التزام جميع المواقع الجمركية التى تعمل بنظام النافذة الواحدة القومية بعدم مطالبة اصحاب الشان أو وكلائهم او مندوبيهم بسداد قيمة النماذج والمطبوعات الجمركية الورقية بخزينة الجمرك ، والاكتفاء بتحصيل ثمنها الكترونياً وفقا لنوعية النموذج والنظام الجمركى المتبع ضمن استمارة الرسوم الموحدة المحصلة من خلال النافذة الواحدة عند انتهاء اجراءات الافراج والتأكد من توريدها لمصلحة الجمارك .

وعلى الادارة المركزية للخدمات الادارية ايقاف توزيع هذه النماذج والمطبوعات الجمركية الورقية على المواقع التى تعمل بنظام النافذة الواحدة التى تم ميكنة العمل بها ، واستمرار توزيعها على باقى المواقع لحين ادخالها بمنظومة النافذة .  
**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة.**

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات غتورى )

صدر فى: ٢٠٢١/٠٨/٢٦



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٤٥) لسنة ٢٠٢١

في اطار الحرص على حسن سير العمل وانتظامه والعمل على القضاء على  
الممارسات الضارة بالتجارة الدولية ،

وفي ضوء ما تلاحظ من زيادة الكميات الواردة من دول الاتحاد الأوروبي من  
اصناف خردة وفضلات من حديد وكذا مخلفات من لدائن مما قد يشكل خطورة على صحة  
وسلامة المواطنين ،

لذا يراعى التزام المواقع الجمركية المختلفة بالتنبيه على العاملين بمناطق الفحص  
والمعاينة بضرورة تحرى الدقة في الكشف والتوصيف الفني للشحنات الواردة مع مراعاة  
استيفاء جهات العرض الرقابية الموضحة بتذييلات التعريف المتكاملة .

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمسائلة القانونية.

رئيس مصلحة الجمارك

" الشحات غنوري "

تحريراً في ٢٠٢١/٨/١٧



منشور تعليمات تذكيري  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٤٦) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ،  
وعلى قرار وزير المالية رقم ٥٥١ لسنة ٢٠٠٦ بتحديد الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك ،  
وعلي ميثاق شرف العاملين بالجمارك الصادر بقرار وزير المالية رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٧ ،  
وعلى منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٢ ،  
وعلى منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ ،  
ونظراً لما تلاحظ في الآونة الأخيرة من قيام بعض العاملين بمصلحة الجمارك بتخطي التسلسل الإداري في  
المكاتبات والعروض بالمصلحة ، وقيام البعض بمخاطبة الجهات الخارجية ،  
ولصالح العمل ومقتضياته ،

يراعى الأتي :

أولاً : الالتزام بكافة التعليمات السابق إعلانها بمنشوري تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقمي  
(٢٤) لسنة ٢٠١٢ ، و(١٢) لسنة ٢٠١٣ المشار إليهما .

ثانياً : مجال للتحقيق كل من يثبت مخالفته ذلك .

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك  
  
( الشحات غنوري )

غريباً في : ٢٠٢١/٨/٩



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٤٧ ) لسنة ٢٠٢١

فى ضوء ما تلاحظ اثناء المتابعة الدورية لآداء عمل بالمواقع والمنافذ الجمركية بخصوص الاجراءات الخاصة بالتعهدات والضمانات المقبولة جمركياً.

واعمالاً لحكم المادة (٤٥) من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن إنشاء سجل للمتعاملين مع مصلحة الجمارك يقيد فيه المتعاملين معها من غير مستوردى البضائع للاستعمال الشخصى ، ويشترط لاتمام الاجراءات الجمركية أو الافراج عن البضائع المستوردة والمصدرة القيد فى هذا السجل.

يُنْبَه على جميع الجهات التى تتقدم بتعهدات أو وثائق تأمين عند الافراج عن البضائع او نقلها تحت أى من النظم الجمركية الالتزام بالقيد اولاً فى قاعدة بيانات المتعاملين مع مصلحة الجمارك ، حتى يتسنى للادارات الجمركية المختصة إعمال شئونها.

تُنَفَّذ هذه التعليمات بكل دقة ، وعلى الجهات المشار اليها بعاليه سرعة توفيق  
أوضاعها خلال مدة اقصاها شهر من تاريخ صدور هذا القرار.

رئيس مصلحة الجمارك  
  
( الشحات غتورى )

صدر فى ٢٠٢١/٠٨/٢٤



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧،  
وعلي اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠١٧،  
وعلي قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم (٢٠٥) لسنة ٢٠١٨ بتنظيم المسؤولية عن  
حالات العجز أو الزيادة ونسب التسامح للرسائل الواردة من الخارج إلي المناطق الحرة،  
وعلي قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلي كتاب السيد المهندس / رئيس قطاع المناطق الحرة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم  
٨٥٧/٤٠٣ المؤرخ ٢٠٢١/٣/١١.

يراعى الآتي :

بالنسبة للرسائل الواردة من الخارج إلي المناطق الحرة يتم الالتزام بتطبيق أحكام القرار رقم (٢٠٥)  
لسنة ٢٠١٨ المشار إليه الصادر في شأن تنظيم المسؤولية عن حالات العجز أو الزيادة عما أدرج في  
قائمة الشحن سواء في عدد الطرود أو محتوياتها أو البضائع المحفوظة أو المنفرطة (الصب) ونسب  
التسامح فيها ، وذلك نفاذاً لحكم الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (٤٤) من قانون الاستثمار  
المشار إليه.

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتوري )

غريباً في: ٢٠٢١/٣/١١



منشور تعليمات رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢١

بالإشارة إلى الكتاب الدوري رقم ٥ - ٢٢١١٩ بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٢١ الصادر من الأمانة العامة لشئون المجالس واللجان برئاسة مجلس الوزراء كتاب السيد الدكتور / رئيس قطاع الطب الوقائي والوارد إلى المصلحة بتأشير السيد المحاسب / رئيس قطاع مكتب وزير المالية رقم ١٩٥٤ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٧ بشأن التنبيه علي جميع العاملين بجميع الوزارات - ومن بينهم السادة زملاء العاملين بمصلحة الجمارك - بالإلتزام بتلقي اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد من خلال القوافل الطبية التي سيتم توفيرها من جانب وزارة الصحة والسكان بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية .

يراعى قيام الإدارات المركزية بالناطق والقطاعات الجمركية بالتنبيه على الزملاء العاملين لديها والذين لم يحصلوا على اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد بسرعة التسجيل على موقع وزارة الصحة / <https://egcovac.moHP.gov.eg/> وموافاتنا بالبيانات للجدول التالي:-

م	الإسم	الرقم القومي	رقم التسجيل علي موقع وزارة الصحة	رقم الهاتف	المنطقة
١					
٢					

وذلك خلال أسبوع من تاريخه حتى يتسنى لنا التنسيق مع الجهات المعنية مع إعتبار الموضوع هام وعاجل جدا.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام ...

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات غتورى )

تحريرا في: ١٩ / ٨ / ٢٠٢١



منشور  
تعليمات رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ( ٥٠ ) لسنة ٢٠٢١

فى ضوء ما تلاحظ اثناء عملية المتابعة الدورية لآداء عمل المراكز اللوجستية والمنافذ الجمركية المختلفة بشأن عدم التزام البعض بمنشورات التعريفات الصادرة من الادارة المركزية للتعريفه والقيمة والمنشأ .

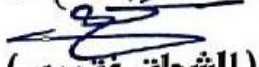
وحرصاً على استيلاء حقوق الخزانة العامة للدولة ومنها ضريبة القيمة المضافة المستحقة على النولون .

يراعى التنبيه مشدداً بالآتى :

تلتزم كافة المراكز اللوجستية والمنافذ الجمركية المختلفة بتطبيق منشورات التعريفات الصادرة بمتوسط اسعار النولون البحرى للحاويات والواردة من اللجنة المشكله وفقاً لبروتوكول التعاون المبرم بين مصلحة الضرائب المصرية ومصلحة الجمارك وغرفة ملاحه الاسكندرية بشأن تحصيل ضريبة القيمة المضافة المستحقة على النولون البحرى على السلع المعفاه و سلع الجدول والآلات والمعدات .

تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،،،،،،،،

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات عثمانى )

صدر فى : ٢٠٢١/٠٩/٢٤



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم (٥١) لسنة ٢٠٢١ م**

**يراعي الالتزام بالآتي :**

عدم قيام الإدارات الجمركية المختصة بإجراء المراجعة والجرد للمشروعات المقامة بنظام المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ، والمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة دون وجود تنسيق مسبق بينها وبين الجهات المختصة طبقاً لأحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، وقانون المناطق الاقتصادية وعلى قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة الصادر بالقانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ ، وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس رقم ٧٦ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قواعد وإجراءات العمل بالنظام الجمركي الخاص للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**(الشحات غتورى)**

صدر فى ٢٠٢١ / ٩ / ٢٠٢١





منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٥٢) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

في إطار أعمال أحكام قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١،

وعلي ضوء كتاب السيدة الدكتورة / رئيس الجهاز التنفيذي لصندوق تنمية الصادرات بوزارة التجارة والصناعة رقم ٣٣٧٣ المؤرخ ٢٠٢١/٩/١٤ بخصوص الضرر من فرض رسم علي كل مستند بالبيان الجمركي وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها،

وعلي ضوء الاستفسارات الواردة من بعض المشروعات والمنشآت العاملة في قطاع التصدير،  
ولصالح العمل ومقتضياته،

يراعى الالتزام بالآتي :

أولاً : يحصل مقابل الانتقال الوارد بالمسلسل رقم (٢) من الملحق رقم (١) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها وفقاً للضوابط الواردة بالملحق و طبقاً للفتاى المقررة بحسب المستوى الوظيفى مرة واحدة وان تعددت البيانات الجمركية إذا كانت لنفس المصدر وبذات الموقع .

و يُعاد تحصيل بدل الانتقال المشار اليه بعاليه إذا تجاوزت مدة الانتقال مدة عمل الوردية بجمرك الصادر المختص.

ثانياً : عند تحصيل المقابل المقرر بالمسلسل رقم (٩) من الملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها. يعد البيان الجمركى مستنداً واحداً ، وكذلك أي عدد من مرفقاته.

ثالثاً : يحصل المقابل المقرر في الملحق رقم (٢) مسلسل (١) على السيارات المكشوفة غير المحواة حسب القياس ٢٠ قدم أو ٤٠ قدم، ويستثنى من المقابل المشار اليه عاليه إذا كان ذلك بناء على إخبارية أو اشتباه أو السيارات النقل الفارغة

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غنوري )

غريباً في ٢٠٢١/٩/٢٤



## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢١

فى اطار متابعة أداء العمل بالمراكز اللوجيستية التى تعمل بنظام النافذة الواحدة القومية ، وتزامناً مع قرب موعد التشغيل الالزامى لمنظومة التسجيل المسبق للمشحونات ACI بالموانئ البحرية ، وحرصاً على سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بهذه المنظومة.

يراعى التزام السادة رؤساء الادارت المركزية ومديرى المراكز اللوجيستية التى تعمل بنظام النافذة الواحدة بسرعة تخصيص عدد كافى من العاملين بالمركز خاصة من الذين سبق تدريبهم بمعرفة شركة MTS على منظومة ACI لمراجعة الطلبات المقدمة من المتعاملين للحصول على رقم ACI للمشحونات الواردة من الخارج ومنح الرقم التعريفى للشحنة وفقاً للقواعد والاجراءات والمواعيد المقررة لذلك.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

صدر فى: ٢٠٢١/٩/٢٥



## منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١

نظرا لقرب موعد التشغيل الالزامى لمنظومة التسجيل المسبق للمشحونات ACI بالموانئ البحرية ، وحرصاً على سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بهذه المنظومة.

وفي ضوء ما أسفرت عنه المتابعات الدورية خلال فترة التشغيل التجريبي لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات التي بدأت منذ ابريل ٢٠٢١ ، وما تم التوافق عليه مع الشركة المنفذة للمشروع بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٢١ يراعى الالتزام بالاتي :-

١. فيما يخص التعامل مع الشحنات التي يتم شحنها إلى الموانئ البحرية المصرية اعتباراً من ٢٠٢١/١٠/٠١م، وتخضع لنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI يتعين على المستوردين او وكلائهم التأكد من توافر اشتراطات النظام المقررة وأهمها :-
  - أن يكون لدى المستورد المصري حساب (حسابات) مُفَعَّلة على البوابة الإلكترونية (نافذة) ووحدة (وحدات) توقيع إلكتروني.
  - أن يكون لدى المُصدِر الأجنبي حساب (حسابات) مُفَعَّلة على منصة (كارجو إكس).
  - أن يقوم المُصدِر الأجنبي بإرسال مستندات وبيانات الشحنة إلكترونياً وفق ضوابط عمل نظام (ACI) بما في ذلك البيانات الرقمية للفاتورة (Structured Data).

٢. فيما يخص شحنات قطع الغيار المستعملة والأمتعة الشخصية التي ترد إلى الموانئ البحرية المصرية :-

- يتم إدراج بند جمركي واحد (أو أكثر)، ويقوم موظفي الجمارك بتحديد بنود التعريفية الجمركية الفعلية عند إجراء عملية الكشف والمعاينة .



- فيما يخص بضائع الصب التي ترد من الخارج إلى الموانئ البحرية المصرية للتخزين بالمستودعات المقامة داخل الدوائر الجمركية لحين الإفراج عنها:-
- يتم السماح بشكل مؤقت بطلب المستودع الحصول على رقم ACID للشحنات الواردة - على ان تمنح كل بوليصة رقم ACID - بشرط تقديم طلب التخزين لكل بوليصة وقرار المستودع يتحملة المسؤولية الكاملة عن جميع بيانات الشحنة لحين قيام المستودع بتوفيق اوضاعه وفقا للإجراءات المقررة بنظام التسجيل المسبق للشحنات ACI ، وعلى أن تقوم شركات المستودعات المقامة داخل الدوائر الجمركية باتخاذ الخطوات اللازمة للتسجيل على منصة (نافذة) والحصول على وحدات التوقيع الإلكتروني (e-Token) لموظفي الشركة المتعاملين مع المنظومة.
٣. فيما يخص الشحنات الخاصة بالسلع الاستراتيجية التي ترد إلى الموانئ البحرية المصرية من خلال (السفن الجواله):-
- يقوم المستورد او وكيله بطلب إصدار رقم تعريفي (ACID) لكل شحنة (لكل بوليصة) خلال مدة لا تقل عن (٣) ساعات قبل تقديم المانيفت.
٤. فيما يخص شحنات السلع الاستراتيجية وغيرها ذات صنف واحد وعلى وسيلة نقل واحدة ولصالح مستورد واحد والبوليصة (TO ORDER):-
- يتم الحصول على رقم تعريف (ACID) لكل (بوليصة شحن) على حده وليس رقم واحد لكل البوالص .
٥. فيما يخص شحنات ( الجهات السيادية - الهدايا والهبات الواردة من الحكومات الأجنبية والجهات الدولية للحكومة المصرية - البضائع المصدرة بشكل مؤقت ومعاد إستيرادها ومرتجج الصادر - والسفارات والمنظمات - نظام البوالص المجمع - الامتعة الشخصية - المراكب الجواله - BACK TO BACK ) :-



- قامت شركة MTS بتوفير المعالجات الآلية لهذه الحالات على منظومة ACI بما يتوافق مع بيانات هذه الشحنات واطراف العملية الاستيرادية ويؤدى الى تيسير اجراءات الحصول على ACID .
٦. فيما يخص الشحنات العالقة بالموانئ الوسيطة قبل موعد التشغيل الإلزامى فى ٢٠٢١/١٠/١ ولم يتم شحنها لوجهتها النهائية بمصر بسبب ظروف كورونا او غلق بعض الموانئ او اى سبب اخر :-
  - يتم منحها مهلة استثنائية لمدة اسبوعين من التطبيق الإلزامى للنظام بشرط تقديم المستندات الدالة على بدء تحركها من اول ميناء للشحن قبل ٢٠٢١/١٠/١ مثل (مستند الشحن وافادة رسمية من الميناء الوسيط او التوكيل الملاحي بورودها الى الميناء وتعذر تحركها قبل ٢٠٢١/١٠/١ لاي سبب.
٧. فى حالة تعذر تسجيل بيانات الشركات المصدرة لمصر ( الشركات الكائنة بالبلاد التى تقع فى مناطق حروب أو كوارث) على منصة (كارجو إكس) والتحقق من البيانات، يتم الالتزام بمايلى :
  - يقوم المستورد المصري بالحصول على صور المستندات لكل شركة مصدرة يتعامل معها ( السجل التجارى-البطاقة الضريبية - كشف حساب بنكي للشركة معتمد من البنك) وتقديم تعهد من المستورد بصحة المستندات والبيانات المقدمة موثقة ومعتمدة بصحة توقيع من البنك ، وتكون جميع المستندات سابقة الذكر مؤثقة من سفارة بلد التصدير او مكتب التمثيل التجارى الخاص بها داخل مصر، ثم يتم تقديمها إلى شركة (MTS) لاتخاذ اللازم نحو تسجيل بيانات حساب الشركة على منصة (كارجو إكس) وتفعيله.
٨. فيما يخص الموانئ البحرية التى لا تعمل حالياً بمنظومة (نافذة):-
  - تقوم الشركة (MTS) بالتنسيق مع قطاع التكنولوجيا بالمصلحة باتاحة المنظومة على شاشة بكل ميناء بحيث يمكن للموظف الجمركي التأكد من صدور رقم تعريف للشحنة (ACID) وذلك عند بدء التشغيل الإلزامى لنظام التسجيل المسبق للشحنات (ACI) فى ٢٠٢١/١٠/٠١ .



٩. السيارات الواردة بنظام التريبتك صحة القادمين من الخارج يتم استثنائها بشكل مؤقت لحين توفير المعالجة اللازمة لها على نظام ACI .
١٠. رسائل الترانزيت المباشر والحاويات الفارغة التي ترد من الخارج لاستخدامها في التعبئة لا تخضع لنظام التسجيل المسبق للشحنات.
- تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة.

رئيس مصلحة الجمارك  
  
( الشحات غتورى )

صدر في: ٢٠ / ٩ / ٢٠٢١

### منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (٥٥) لسنة ٢٠٢١

في اطار متابعة تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI بالموانئ البحرية ، وفي ضوء ورود العديد من الاستفسارات بشأن اجراءات تطبيق المنظومة ، والحافاً لمنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢١ .

#### يراعى الالتزام بما يلي :

اولاً : فيما يخص شحنات قطع غيار السيارات المستعملة يتم ادراج كافة البنود الجمركية في حالة توافر بيان عبوة تفصيلي .

ثانياً : فيما يخص الامتعة الشخصية والسيارات واليخوت والموتوسيكلات الواردة صحبة الراكب للاستخدام الشخصي تحت اى من النظم الجمركية ، يتم استثنائها مؤقتاً لحين توفير المعالجة اللازمة لها على نظام ACI .

ثالثاً : فيما يخص الشحنات الواردة برسم الترانزيت غير المباشر عبر الموانئ البحرية المصرية للوصول الى الوجهة النهائية للبضائع بالدولة الاجنبية ، يتم الحصول على رقم ACI للشحنات الواردة وذلك بعد تسجيل المستورد الاجنبي بقاعدة بيانات المتعاملين مع الجمارك من خلال تقديم المستندات التالية :

١- مستند موثق من الدولة التابع لها المستورد مقيد فيه اسم الشركة والممثل القانوني مصدق عليه من السفارة او القنصلية المصرية .

٢- صورة من جواز السفر لصاحب الشركة المستوردة او مديرها موثق من السفارة او القنصلية المصرية .

٣- توكيل من المستورد لمدوبه او وكيله المصري موثق من السفارة او القنصلية المصرية .

٤- صورة من بطاقة الرقم القومي للموكل اليه .

على ان يكون للمصدر الاجنبي حساب (حسابات ) مفعلة على منصة كارجو اكس ومراعاه استيفاء المتطلبات اللازمة للدخول على البوابة الالكترونية (نافذة) لإصدار الرقم التعريفى للشحنة ACI وفقاً للتعليمات المنظمة لذلك .

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة ..

رئيس مصلحة الجمارك

"الشحنات عتوري"

تحريراً ٢٠٢١/١٠/٢٦



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٥٦) لسنة ٢٠٢١

- بعد الاطلاع علي :
- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته .
  - قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته .
  - قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته .
  - قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته .

المادة الأولى

تلتزم كافة الإدارات بسرعة إرسال كافة الأحكام الصادرة لصالح مصلحة الجمارك بعد تسجيلها إلكترونياً وورقياً إلي إدارات الحجز الإداري التابعة لها كل في نطاق اختصاصه مع ضرورة حصر هذه الأحكام وفقاً لكشوف ورقية أو إلكترونية لتنزيل ما يتم تنفيذه منها أولاً بأول .

المادة الثانية

تلتزم كافة إدارات وأقسام الحجز الإداري بالآتي:  
أولاً: بالنسبة للأحكام النهائية التي ترد إليها تقوم فوراً بوقف التعامل وفقاً لنص المادة ٢/٨٠ من قانون الجمارك على كل من يصدر ضده حكم نهائي بالإدانة في احدي الجرائم المنصوص عليها في قانون الجمارك إلي أن يتم تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو انقضاء الدعوي الجنائية بالتصالح وسداد كافة مستحقات الخزنة العامة .

ثانياً: بالنسبة لكافة المديونيات يتم الاتصال فيها مع المدين وإعلامه بالمديونية وسببها وإمكانية الجدولة بحسب الاتفاق بعد سداد نسبة معقولة من أصل الدين ، وإذا رفض تتخذ إجراءات توقيع الحجز فوراً مع مراعاة قرار وزير المالية رقم ٣٩٥





لسنة ٢٠٢٠ بعرض ما يلزم علي اللجنة الوزارية عن طريق الأمانة الفنية للحجز الإداري .  
ثالثاً : تلتزم إدارات الحجز بتوقيع الحجز الإداري المناسب كالحجز تحت يد النفس أو تحت يد الغير كالبنوك أو تحت يد المدين أو الحجز العقاري ، مع إمكانية تعدد الحجز حتي يتم سداد مستحقات الخزنة العامة .

#### المادة الثالثة

يلتزم كل موظف بتنفيذ أحكام القانون واللوائح والقرارات والمنشورات الصادرة بشأن سرعة استثناء مستحقات الخزنة العامة ويتحمل المسؤولية كل من يخالف ذلك حفاظاً علي حقوق الخزنة العامة .  
للعلم وتنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

(أ. الشحات الغتورى)

تحريراً فى ١٠ / ١٠ / ٢٠٢١



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٥٧) لسنة ٢٠٢١ م

بمناسبة صدور قرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ .  
يراعي الالتزام بالآتي :

عدم مطالبة المستورد او من يمثله قانونا تقديم فاتورة معتمدة من الغرف التجارية والاكتفاء بقبول الفاتورة التجارية التفصيلية وفقا لنص المادة ٢٣٢ من اللائحة التنفيذية المشار إليها بعاليه .  
للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقه درء للمسنولية

للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقه درء للمسنولية

رئيس مصلحة الجمارك  
  
( الشحات فتورى )

صدر فى : ٢٠٢١/١٠/١٣



**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**رقم ( ٥٨ ) لسنة ٢٠٢١**

بناءً على الطلبات المقدمة من الشركات التي لم تستوف إشتراطات الحماية المدنية وتلتمس منحها مهلة لإستيفاء تلك الإشتراطات ، وما تأشربه من السيد الدكتور / وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٨ على مذكرة عرض المصلحة المنتهية إلى منح الإيداعات التي إستوفت إشتراطات الربط الآلى وتقدمت بما يُفيد السير في إجراءات الحماية المدنية مهلة أخيرة حتى نهاية ديسمبر من العام الحالى بـ " أوافق على أن تكون مهلة أخيرة غير قابلة للتجديد تحت أى ظروف وعلى أن لا يتم العرض علينا بأية مهلة أخرى بعد إنقضاء تلك المهلة وأن يتم إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن بعد إنقضاء تلك المهلة الأخيرة "

على كافة المناطق الجمركية الالتزام بمضمون ما تأشربه من السيد الدكتور / وزير المالية وإخطار الشركات المنوه عنها بمضمون تأشير سيادته ، وإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بعد إنقضاء تلك المهلة الأخيرة ، مع عدم العرض علينا مرة أخرى فى هذا الخصوص .

يراعى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءً للمسئولية .

صدر فى : ٢٠٢١ / ١٠ / ١٣

**رئيس مصلحة الجمارك**

**( الشحات فتورى )**



## منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم (٥٩) لسنة ٢٠٢١

ايحاء الي منشور تعليمات رئيس المصلحة رقم (٥٤)  
لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠

ولحسن سير العمل والتيسير علي المتعاملين يراعي الاتي :

يتم تمديد المهلة الاستثنائية الممنوحة في البند السادس من  
منشور التعليمات رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢١ حتي ٢٠٢١/١٠/٣١ نظراً لوجود  
رحلات طويلة او لحين الانتهاء من هذه الحالات ايهما اقرب .

تنفذ التعليمات بكل دقة

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس مصلحة الجمارك

تحريراً في : ٢٠٢١/١٠/١٤

" الشحات غتوري "



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢١

فى ضوء الاحكام الواردة باتفاق تطبيق المادة السابعة من الإتفاقية العامة لتعريفات والتجارة المنضمة إليها جمهورية مصر العربية بموجب القرار الجمهورى رقم ٧٢ لسنة ١٩٩٥ ، وقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ .

ونظراً لما تلاحظ من وجود بعض شكاوى الشركات من المطالبة بسداد فروق الضرائب والرسوم المستحقة على المبالغ المدفوعة مقابل حقوق الملكية الفكرية ( الاتاوات ) عن رسائل مدخلات الانتاج التى سبق الافراج عنها ، ووجود مديونيات متراكمة لم يتم سدادها ، وجارى حالياً تشكيل لجنة عليا بقرار من السيد الدكتور وزير المالية لوضع قواعد موحدة لكيفية التعامل مع هذا الموضوع ، وحرصاً على تحسين بيئة مناخ الاستثمار داخل البلاد ،

لذا يراعى التزام الادارات الجمركية المختصة بإرجاء مطالبة الشركات المشار إليها أو اتخاذ اجراءات الحجز عليها للوفاء بفروق الضرائب المستحقة على بند (الاتاوات) شريطة ان يكون قد تم اتخاذ الاجراءات القاطعة للتقادم ، لحين وضع ضوابط وآليات موحدة للتعامل مع مثل هذه الحالات بمعرفة اللجنة سالفه الذكر وذلك فى اطار التشريعات الوطنية المنظمة لها، وافضل الممارسات الدولية فى هذا المجال بحد اقصى نهاية ديسمبر ٢٠٢١ .

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،،

رئيس مصلحة الجمارك

(الشحات غتورى)

صدر فى ١٠/١٠/٢٠٢١



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٦١) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠.

وعلي اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١.

وعلي الطلبات المقدمة من بعض الشركات العاملة بنظام البوالص المجمعة والتي تلتزم فيها إتمام إجراءات الترانزيت لإرسال بضائعها إلي المستودع الخاص بما المقام خارج الميناء دون تحميلها بغرامات فروق القيمة المقررة طبقاً لنص المادة (٧٤) من قانون الجمارك المشار إليه حال تحققها لكونها تخص أصحاب الشأن الصادر بأسمائهم بوالص الشحن الفرعية علي أن يتم تحميل تلك الغرامات لأصحاب هذه البوالص،

يراعى عند نقل البضائع الأجنبية غير خالصة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم وفقاً لنظام البضائع العبارة (الترانزيت) إلي المستودعات المقامة خارج الموانئ بالنسبة للرسائل الواردة للشركات المصرح لها من قبل المصلحة بالعمل بنظام البوالص المجمعة ، الأتي :

يتم تقدير القيمة للأغراض الجمركية وفقاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها ويتم تحميل الغرامة المقررة بحكم الفقرة الثانية من المادة (٧٤) من قانون الجمارك المشار إليه حال تحققها علي الفواتير التجارية الخاصة بالبوالص الفرعية كل فيما يخصه ، علي أن يلتزم مالكي البضائع الواردة بأسمائهم مستندات الشحن محل المخالفة بسداد هذه الغرامة عند الإفراج النهائي ، وذلك إعمالاً بحكم المادة (٩٥) من الدستور المصري بشأن شخصية العقوبة.

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات غنوري )

تحريراً في ٢٠٢١/١٠/١٩



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٦٤) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلي اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١،  
وعلي تأشير السيد الدكتور معالي وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٨ بالموافقة علي ما خلصت إليه مذكرة المصلحة  
رقم ٤٤٦٤/ز المؤرخة ٢٠٢١/٩/٣٨ بشأن بعض الشركات العاملة وفقاً لنظام السماح المؤقت والتي تمتعت بميزة  
التخفيض المقررة في الضمانات المتعين تقديمها لمرور سنة مالية علي الإنتاج وفقاً لحكم المادة (٥) من قرار  
رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ الذي كانت معمول به قبل سريان أحكام اللائحة التنفيذية لقانون  
الجمارك المشار إليها،  
واستقراراً للأوضاع وعملاً بمبدأ عدم رجعية القوانين،

يراعى الالتزام بالآتي :

عدم انطباق المدة الموضحة بثلاث سنوات ، المنصوص عليها بحكم المادة (١٥٧) من اللائحة  
التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها ، علي المشروعات والمنشآت العاملة بنظام السماح المؤقت  
والتي تمتعت بميزة تقديم ضمانات مخفضة بعد سنة مالية من الإنتاج وفقاً لحكم المادة (٥) من قرار  
رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٣٥ لسنة ٢٠٠٢ الذي كان معمول به قبل سريان أحكام اللائحة  
التنفيذية لقانون الجمارك سالفه الذكر.

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غنوري )

غريباً في: ٢٠٢١/١٠/١٤



**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك رقم ١٣ لسنة ٢٠٢١**

في اطار متابعة تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI بالموانئ البحرية ، وفي ضوء ورود العديد من الاستفسارات بشأن اجراءات تطبيق المنظومة ، والحاقتاً لتعليمات الصادرة في هذا الشأن .

**يراعي الالتزام بما يلي :**

- عند إرسال الناقل أوريابنة السفن أو وكلاؤهم الملاحيون أو من يمثلونهم قوائم الشحن إلكترونياً إلى منصة نافذة يتم إخطار إدارات المنافستو المركزي بكل منطقة جمركية بأرقام بوالص الشحن الغير مدرج بها الرقم التعريفي (ACID).
  - تقوم إدارات المنافستو المركزي بإتخاذ اللازم نحو الإخطار الإلكتروني لهيئة الميناء المختصة وشركة التفريغ لعدم تفريغ مشمول هذه البوالص.
  - تتخذ كافة الإجراءات القانونية وفقاً لما جاء بأحكام المادة (٣٩) من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وذلك بإعادة شحن البضاعة الغير مدرج لها ACID إلى خارج البلاد دون تفريغها داخل الموانئ والمنافذ المصرية وذلك علي نفقة الناقل أو من يمثله.
- تطبق هذه التعليمات علي ما يتم شحنه من الخارج الى الموانئ البحرية المصرية اعتباراً من ٢٠٢١/١٠/١.**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**” الشحات فتورى ”**

**صدر في ٢٠٢١/١٠/١٣**





**منشور تعليمات رئيس المصلحة**

رقم ( ٦٤ ) لسنة ٢٠٢١

**إيماء إلى منشورات تعليمات رئيس المصلحة أرقام ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ لسنة ٢٠٢١ .**

**ولحسن سير العمل والتيسير على المتعاملين يراعى الآتى :-**

**فى حال ورود البوليصة مدون CONSIGMEE TO ORDER ومحدد بخانة NOTIFY إسماً للمستلم وبشرط أن تكون مستندات ملكية البضاعة الواردة من الخارج بإسم المظهر له .**

**يجوز تعديل الإسم بقائمة الشحن دون أن يعد ذلك من قبيل إغفال ما يجب إدراجه ، ولا تعتبر من حالات التنازل طبقاً ( للمادة ٢٢٣ فقرة ب ) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ .**

**تنهصر مسئولية الناقل أو من يمثله بخصوص الإستعلام عن صحة الرقم التعريفى ACID الذي أدلى به المصدر الأجنبي قبل الشحن من خلال منصة نافذة فى التأكد من صحة الرقم فقط ، طبقاً ( للفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ ) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ .**

**تنفذ التعليمات بكل دقة .**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**الشحات فتورى**

تحريراً فى : ٢٠٢١/١٠/١٢



**منشور تعليمات**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**رقم (٦٥) لسنة ٢٠٢١ م**

يلتزم قطاع الموارد البشرية وبناء القدرات بعدم إصدار قرارات إنهاء الخدمة للعاملين بالمصلحة إلا بعد العرض على السلطة المختصة ، وإرفاق مشروع القرار اللازم لاعتماده.

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءً للمسئولية،**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**(الشحات غتورى)**

صدر فى ١٤ / ١٠ / ٢٠٢١



## منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١

### رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على القانون المدني الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨،  
وعلى قرار رئيس الجمهورية الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ بشأن الموافقة على اتفاقية البريد العالمية  
ونظامها التنفيذي وملحقاتها،  
وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١،  
وعلى الطلبات المقدمة من بعض السفارات والقنصليات والجهات الحكومية بشأن التفويضات الصادرة من تلك  
الجهات والمهورة بخاتم شعار جمهورية مصر العربية في تفويض بعض الشركات العاملة في مجال التخليص  
الجمركي لإنهاء الإجراءات الجمركية علي وارداتها،  
وعلى الطلب المقدم من شركة دي اتش ال اكسيريس بإيضاح ان الشركة تقدم الخدمة للجهات والأشخاص  
بنظام التسليم من الباب إلى الباب بموجب التفويض الصادر من أصحاب الشأن للشركة في إنهاء كافة  
الإجراءات التي تمر بها الشحنة من البلد المصدر وصولاً لصاحب الشأن، والمنصوص عليه بجميع بوالص الشحن  
الخاصة بالشركة،  
وعلى كتاب الإدارة المركزية لجمارك الصادرات والواردات الجوية رقم ٨٦٦ المؤرخ ٢٠٢١/٩/٢٩ بشأن الإرساليات  
والطرود البريدية الخاصة بالأمتعة الشخصية والتي يتم إنهاء إجراءاتها علي النماذج البريدية،  
ولصالح العمل، مقتضاته.

### يراهي الالتزام بالآتي :

**أولاً :** يُعد توكيلاً رسمياً مقبولاً لدى المصلحة التوكيل المعتمد من الوزير المختص أو رؤساء المصالح  
الحكومية و الهيئات العامة والشركات القابضة المهور بخاتم شعار الجمهورية الصادر للمخلصين  
الجمركيين في اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي علي بضائع تلك الجهات.

وتقبل التوكيلات الصادرة عن السفارات أو القنصليات العاملة في جمهورية مصر العربية بشرط  
اعتماد وزارة الخارجية المصرية خاتم السفارة أو القنصلية في شأن توكيل المخلصين الجمركيين عن  
تلك الجهات في اتخاذ إجراءات التخليص الجمركي علي الشحنات الخاصة بهم.

**ثانياً :** فيما عدا حالات طلب الإفراج عن الطرود أو الإرساليات البريدية تحت أي من النظم الجمركية الخاصة  
أو الإعفاءات أو تلك التي تمثل كميات تجارية أو تزيد علي القيمة المحددة بلائحة القواعد المنقذة  
لأحكام قانون الاستيراد والتصدير . لا يُشترط تقديم توكيل رسمي للنماذج البريدية التي تخص  
أمتعة شخصية ويتم اللجوء إلي تحرير نماذج جمركية لها بدلاً من النماذج البريدية بناءً علي طلب  
الجهة الرقابية المختصة بفرض استيفاء جهات العرض.

تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك

خبروا في ٢٠٢١/١٠/٢٠

(الشحات غنوري)

## منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم (٦٧) لسنة ٢٠٢١

### رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ .  
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ .  
وعلى الطلبات المقدمة من بعض الشركات العاملة بنظام السماح المؤقت بالتضرر من عدم تفعيل حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها والمعدلة بموجب قرار وزير المالية رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٢١ .  
وعلى كتاب السيدة الأستاذة / رئيس الوحدة المركزية للسماح المؤقت ورد الضريبة رقم ١٥٦ المؤرخ ٢٠٢١/١٠/٥ بشأن طلب إيضاح المعايير التي سيتم إتباعها لضبط التفرقة بين الشركات الملتزمة وغيرها من الشركات الغير ملتزمة عند تطبيق أحكام المادتين (١٥٧) . و (١٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها وتعديلاتها في شأن التخفيض المقرر في الضمانات المقبولة جمركياً بقيمة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم.  
وعلى محضر الاجتماع المؤرخ ٢٠٢١/١٠/١٧ المنعقد في شأن إيضاح المعايير الخاصة بالشركات الملتزمة إعمالاً بالاشتراطات الواردة بأحكام المواد (١٥٦) . و(١٥٧) . و(١٥٨) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها وتعديلاتها.  
ولصالح العمل ومقتضياته.

**وتنفيذاً لقرار وزير المالية رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٢١ الصادر بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية  
لقانون الجمارك المشار إليها.**

### يراعى الالتزام بالآتي :

**أولاً : إعمالاً بالأحكام والشروط والمعايير الواردة بالمواد (١٥٦) ، و(١٥٧) . و(١٥٨) من اللائحة  
التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها ، تكون المعايير المحددة للشركات الملتزمة العاملة  
بنظام السماح المؤقت للتمتع بالتخفيض المقرر في الضمانات المقبولة جمركياً بقيمة  
الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، طبقاً للآتي:**

- ١- عدم ارتكاب المشروع أو المنشأة أو الممثل القانوني لها أي من جرائم التهريب الجمركي المنصوص عليها في قانون الجمارك والتي تم التصالح عنها أو أنقضت الدعوى الجنائية عنها بالتصالح أو صدر حكم نهائي بالإدانة وذلك عن الثلاث سنوات التالية بعد قبول التصالح أو صدور الحكم المشار إليه.
- ٢- إمساك سجلات ودفاتر منتظمة ومعتمدة من مصلحة الجمارك لقيود واثبات المواد والسلع والأصناف التي يتم استيرادها أو تصديرها ودورة التشغيل والأرصدة الفعلية الموجودة تحت نظام السماح المؤقت بمخازن منفصلة مخصصة لذلك.
- ٣- تقديم مستند إثبات الملكية للمشروع أو المنشأة أو عقد الإيجار الموثق والمفيد بالسجل التجاري . وكذا المخازن والملحقات.



- ٤- ألا تقل الصادرات التي تمت تسويتها عن نسبة ٥٠٪ من إجمالي المواد والسلع والأصناف السابق استيرادها بنظام السماح المؤقت خلال الثلاث سنوات السابقة.
- ٥- أن يلتزم المستورد حال انقضاء المدة المقررة لإعادة التصدير بأداء الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بما فيها الضريبة الإضافية واجبة الأداء وفتح بيان جمركي (وارد نهائي) لإنهاء الإجراءات الخاصة بالتسوية مع استيفاء القواعد الاستيرادية.

**ثانياً:** في حالة سبق ارتكاب المشروع أو المنشأة أو الممثل القانوني لها جريمة تهريب جمركي وتم التصالح عنها أو انقضت الدعوى الجنائية عنها بالتصالح أو صدر حكم نهائي بالإدانة قبل أو بعد صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ تلتزم المشروعات أو المنشآت العاملة بنظام السماح المؤقت بتقديم الضمانات بكامل قيمة الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم بنسبة ١٠٠٪ ضمانات نقدية أو مصرفية غير مشروطة ومعززة لمدة سنة علي الأقل وغير قابلة للإلغاء وسارية المفعول ، علي أن يكون ذلك لمدة الثلاث سنوات التالية من تاريخ قبول التصالح أو صدور الحكم النهائي بالإدانة.

**ثالثاً:** يُعتمد نموذج التعهد المرفق كنموذج للتعهد المنصوص عليه بحكم البند ٣/د/أولاً من المادة (١٥٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها.

**تنفذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.**

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

غريباني / ١٠/ ٢٠٢١م



## تعهد

أتعهد أنا / ..... ، بطاقة رقم قومي / ..... ،  
الصادرة من / ..... ، والمقيم في / .....  
والممثل القانوني لشركة ..... ، والكانن مقرها في / .....

وبموجب هذا التعهد بأن يتم إعادة تصدير مشمول بضائع السماح المؤقت وذلك في حدود مبلغ .....  
خلال فترة عام ونصف من تاريخ الإفراج عن كل رسالة.

كما أقر بمسئوليتي المدنية والجنائية عند التصرف في المشمول بالمخالفة لأحكام قانون  
الجمارك والقوانين ذات الصلة.

### المقر بما فيه

الاسم /  
التوقيع /  
الرقم القومي /  
عنوان المنشأة /  
رقم المتعاملين /

التصديق علي صحة التوقيع من البنك



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٦٨) لسنة ٢٠٢١ م

بناء على كتاب معالي المستشار القانوني لوزير المالية لقضايا التهريب الضريبي والجمركي رقم ٦١٢٦/س بخصوص دراسة ملفات التصالح وملفات تحريك الدعاوى العمومية في قضايا التهريب الجمركي بشأن كيفية احتساب التعويض المستحق للجمارك في حالة وجود سابقة ضبط خلال الخمس سنوات السابقة صدر فيها حكم بات بالإدانة او تم التصالح فيها وفقا لأحكام المادة ٧٨ من قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ . او قبول التصالح من عدمه الى ما بعد صدور حكم نهائي بستين يوما وفقا لأحكام المادة ٨١ من ذات القانون . وكذا إيقاف رقم التعامل للمتهم بارتكاب جريمة تهريب جمركي لحين صدور حكم نهائي طبقا لأحكام المادة ٨٠ من ذات القانون .

يراعي الالتزام بالآتي :

- ١- على جميع إدارات الشئون القانونية عند إرسال ملف تحريك الدعوى او نموذج التصالح لقضايا تهريب جمركي موضح بها حالة عود إرفاق بيان يوضح سابقة الضبط (رقم القضية والسنة - تاريخ الضبط - اسم المتهم - ملخص الواقعة - موقف القضية ) وكذا صورة الحكم البات او صورة قرار الموافقة على قبول التصالح .  
وفي حالات طلب التصالح بيان تاريخ تقديم طلب التصالح وموقف الدعوى العمومية (لم يتم إحالتها الى النيابة العامة - في مرحلة التحقيق - صدر فيها حكم ابتدائي نهائي وتاريخه).
- ٢- في حالة طلب الوقف الاحترازي لرقم التعامل للمتهم بارتكاب واقعة التهريب الجمركي يتم إدراج ذلك بذات طلب تحريك الدعوى العمومية على ان تتضمن مذكرة العرض أسباب ومبررات طلب الإيقاف .  
للمعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درء للمسئولية

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات فتورى )

صدر في : ٢٠٢١/١٠/١٨

### منشور تعليمات

### رئيس المصلحة رقم ( ٦٩ ) لسنة ٢٠٢١

- تطبيقا لقانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية .
  - وتنفيذا لنصوص مواد الباب الثالث من قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ، ولائحته التنفيذية بشأن تقييم الأداء .
  - ونظراً لأن تقييم الأداء لها أهمية قصوى وتأثير واضح في جميع مراحل ومسارات الحياة الوظيفية لجميع العاملين وذلك لكونه من المعايير والضوابط الأساسية والهامة لإجراء حركات الترقيات والعلاوات التشجيعية وغيرها .
- يتم التنبيه بمراعاة الآتي عند إستيفاء تقارير تقييم الأداء**
- ضرورة الإلتزام بما ورد بنص المادة ٧٦ من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية بشأن درجات ومراتب تقييم الأداء والتي تتدرج بين ( ممتاز - كفاء - فوق متوسط - متوسط - ضعيف ) .
  - ضروره الإلتزام بالمواعيد القانونية وفترات إستيفاء التقارير والتي نصت عليها المادة ٧٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية على أن يتم إستيفاء جميع التقارير الخاصة بالفترتين ( نوفمبر ومايو ) وكذا التقرير السنوي النهائى في موعد أقصاه ٦/٣٠ من كل عام على أن يتم إرسالهم إلى الإدارة المركزية للموارد البشرية في موعد أقصاه إسبوعين من تاريخ إستيفائها وذلك لعرضها على لجنة الموارد البشرية لإعتمادها من السلطة المختصة .
  - ضرورة الإلتزام بإرسال التقارير الخاصة بالحاصلين على درجة ومرتبة أقل من ممتاز ( الدائمين والمنتدبين ) مع توضيح سبب تخفيض التقرير عن مرتبة ممتاز إذا كان لأسباب ترجع إلى الرئيس الأعلى أو المباشر ، أو راجعا لتوقيع جزاء عليه خلال فترة وضع التقرير كان سبب التخفيض ورافق كافة المستندات الدالة على ذلك وكذا قرارات الجزاء ، وإدراج كافة التفاصيل في خانة الملاحظات الإضافية بالنموذج رقم ( ٤ ) .
  - ضرورة مراعاة تناسب درجة ومرتبة التقرير السنوى الأقل من ممتاز مع الجزاء الموقع علي الموظف خلال فترة وضع التقرير وذلك لما يترتب على ذلك التخفيض من خصومات مالية .





- بالنسبة للسادة المنتدبين من جهات خارجية للعمل بمصلحة الجمارك والعكس فيجب مراعاة نص المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون في الفقرة الثانية منها والتي تنص على أنه :- " في حالة ندب الموظف ، تختص الوحدة التي قضى بها المدة الأكبر من السنة التي يعد عنها التقرير ، بوضع التقرير النهائي عنه ، وفي حالة التساوى بين المدين ترسل الجهة المنتدب منها تقرير أداء الموظف إلى الجهة المنتدب إليها للإعتداد به عند وضع التقرير النهائي "-
- يتم تقديم تظلمات الموظفين وكذا شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية وفقا لما نصت عليه المادة ٨١ من اللائحة التنفيذية من قانون الخدمة المدنية .
- علماً بأنه سبق توزيع النماذج الخاصة بالتقارير والاحكام المنظمة لها علي جميع القطاعات والمناطق الجمركية بمعرفة الادارة المختصة .

**ضرورة الإلتزام بكافة التعليمات الواردة بالمنشور بعاليه وتنفيذها بمنتهى الدقة وفي حالة المخالفة يتم إحالة المتسبب للمساءلة القانونية .**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**(الشحات عبد البر فتورى)**



### منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧٠) لسنة ٢٠٢١

في اطار متابعة أداء العمل بالمراكز اللوجيستية التي تعمل بنظام النافذة الواحدة القومية ، وتشغيل منظومة التسجيل المسبق للمشحونات ACI بالموانئ البحرية ، وحرصاً على سرعة إنجاز المعاملات الخاصة بهذه المنظومة .

**يُنبه على جميع المتعاملين بمنظومة التسجيل المسبق للشحنات الالتزام بما ورد بأحكام المادة ١٩٨ فقرة (س) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ بان " يتم ارسال بيانات الفاتورة التجارية بصيغة الكترونية موضحاً بها مضمول الشحنة من حيث بيانات الاصناف ، بما في ذلك رقم الكود العالى لكل صنف ( نظام الترميم القياسى GS1 او اى نظام ترميم دولى قياسى اخر ) ، وفى حالة عدم وجود رقم كود عالى ( GS1 ) لاي صنف ، يتم تحديد رقم القطعة ( PART NUMBER ) وفقاً لطبيعة الصنف الوارد" .**

**تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة .**

رئيس مصلحة الجمارك

  
( الشحات غنورى )

صدر في: ٢٠٢١/١١/٢

رئيس المكتب، رئيس المصلحة



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (١٧) لسنة ٢٠٢١ م

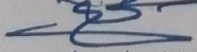
نظرا لما تلاحظ في الاوانة الأخيرة من عدم متابعة البيانات الجمركية التي تم الإفراج عنها تحت التحفظ وكذا إعدام أصول البيانات بعد مضي خمس سنوات دون بيان موقفها النهائي .

يراعي الالتزام بالآتي :

- ١- قيام جمرك الإفراج بحصر البيانات الجمركية المفرج عنها تحت التحفظ أسبوعيا وإرسالها الى الادارة المركزية لمكافحة التهرب الجمركي لمتابعة النتائج النهائية للرسائل المفرج عنها تحت التحفظ لتسديد القيودات وتسوية الأمانات من خلال الإدارات العامة التابعة لها بكل منطقة جمركية.
- ٢- عدم إعدام أصول البيانات الجمركية المفرج عنها تحت التحفظ بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الإفراج و يتم إخطار الإدارة المركزية لمكافحة التهرب الجمركي لمتابعة موقفها واتخاذ اللازم في ضوء قرار الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمسئولية

رئيس مصلحة الجمارك

  
الشحات فتورى

صدر في : ٢٠٢١/١١/٤



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم ٧٥ لسنة ٢٠٢١

الحاقاً للتعليمات السابق إذاعتها على كافة المواقع الجمركية لسرعة الرد على التأشيرات والمكاتبات المحالة إليها خلال ٤٨ ساعة .

وإيماءً إلى الكتاب الدوري الصادر عن السيد اللواء أ.ح / أمين عام مجلس الوزراء رقم ٦/٥٠٢٦ بتاريخ ٢٠١٨/٣/١١ .

وإيماءً إلى منشور تعليمات رئيس مصلحة الجمارك رقم ٦ لسنة ٢٠١٨ و ٢٢ لسنة ٢٠١٩ ونظراً لما تلاحظ من التأخير في الرد على المكاتبات المحالة لبعض المناطق الجمركية ولحسن سير العمل وإنظامه .

يراعى التنبيه مشدداً الإلتزام بالآتي :

**أولاً :** سرعه الرد على التأشيرات والمكاتبات المحالة منا أو من مكتبنا في مده لا تتجاوز ( ٤٨ ساعة ) بالفاكس لحين وروده بالبريد مع سرعه تسليم هذه المكاتبات الى الإدارات المرسل إليها للإختصاص مع مراعاة أنه في حال توجيه الخطاب الوارد الى إداره بمسمى عام يتم تسليمه الى الإداره العامه او المركزيه المختصه نوعيا بالموضوع الواقع الخطاب في دائره اختصاصها المكاني .

**ثانياً :** الدراسه المستمره لمشاكل ومعوقات العمل بالمواقع الجمركيه والتعامل معها وايجاد الحلول في حدود الاختصاص ولا يتم التصعيد الا في حاله الضروره وخارج الاختصاص وبمذكره مشفوعه برأى رئيس الاداره المركزيه المختص .

**ثالثاً :** عدم الإكتفاء بالتأشير على المكاتبات (( بعدم الإختصاص )) إنما يتعين دراسة المواضيع وإحالتها الى جهه الإختصاص والإفاده بما تم للمتابعه .

**رابعاً :** مراعاة إتباع التسلسل الوظيفي وفقاً للهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك عند عرض الموضوعات أو توجيه المكاتبات الى الإدارات العليا .

**خامساً :** يتم التنفيذ كل في حدود إختصاصه دون الإخلال بالمسئوليه التأديبيه الناشئه عن التقصير في تنفيذ تلك التعليمات للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء بكل دقه درءاً للمسئوليه .

رئيس مصلحة الجمارك

”الشحات فتوري”

تحريراً في: ٢٠٢١/١١/١١



منشور

تعليمات رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٧٣) لسنة ٢٠٢١

فى ضوء ما تلاحظ اثناء عملية المتابعة الدورية لآداء عمل اجهزة الفحص  
بالاشعة المنتشرة بالمنافذ الجمركية المختلفة .

يراعى التنبيه مشدداً على جميع العاملين بالادارة المركزية لتكنولوجيا الالتزام  
بالآتى :-

اولاً :- ضرورة تواجد الحاصلين على تدريب خارجى على تشغيل اجهزة الفحص بالاشعة  
على رأس العمل فى الوردى كمشغلين بجانب العناصر الجديدة أو الغير مدربة  
تدريب خارجى .

ثانياً :- ضرورة تواجد الحاصلين على دورات تدريبية على صيانة اجهزة الفحص بالاشعة  
على رأس العمل فى الوردى والعمل كمشغلين فى حالة وجود عجز او اجازات .

ثالثاً :- تكون تبعية العاملين على اجهزة الفحص بالاشعة المتواجدة بالمنافذ الجمركية  
للاشراف الادارى لمديرى عموم الجمرک المختص او من ينوبه ، والاشرف الفنى  
للادارة المركزية لتكنولوجيا الالتزام .

رابعاً :- يلتزم جميع المشغلين بالتأشيريات التالية على نتيجة العرض على اجهزة الفحص  
بالاشعة ( يوجد ملاحظات – لا يوجد ملاحظات – تعذر )

تُنْفذ هذه التعليمات بكل دقة ،،،،،،،،

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

صدر فى: ١١/١١/٢٠٢١



## منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢١

لحسن سير العمل وانتظامه والتمسير علي المتعاملين يراعي التزام  
بالاتي :

- علي المنافذ الجمركية التنفيذية اعطاء الاولوية المطلوبة في المعاملة لرسائل الحيونات الحية من اول اجراءات القيد والكشف والمعاينة حتي اجراءات الصرف ، علي ان يتم انهاء كافة الاجراءات داخل الدائرة الجمركية محل الرسائل.
- الحالات الخاصة من الاصناف عاليه يتم العرض بها فورياً علي مكتب رئيس المصلحة بالفاكس للدراسة أو بأي طريقة اليكترونية لاتخاذ اللازم فوراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس مصلحة الجمارك

" الشحات غتوري "

تحريرا في : ٢٠٢١/١١/٢٢



## منشور تعليمات

## رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٧٥ ) لسنة ٢٠٢١

في اطار الاجراءات التي تتخذها المصلحة لتيسير على المتعاملين وضمانا لاستيحاء حقوق الخزنة العامة من خلال اليات الحجز الادارى وفى ضوء تأشير السيد الدكتور/وزير المالية بتاريخ ٢٠٢١/١١/١١ على المذكرة المعروضة من السيد /نائب وزير المالية للسياسات المالية والتطوير المؤسسى - رئيس لجنة دراسة طلبات توقيع الحجز الادارى بخصوص مقترح المصلحة وضع اليات لرفع الحجز عن المتعاملين معها والمؤشر عليه من سيادته بـ (لأمانع اذا كان ذلك يتفق مع احكام القانون ولائحته التنفيذية والاجراءات القانونية والضوابط المعمول بها فى هذا الشأن )

## يراعى الالتزام بالآتى:-

## يتم رفع الحجز حال التزام المدين /المتعامل بما يلى:

- ١- سداد نسبة لا تقل عن ٥% من قيمة المديونية المحجوز بها ،على ان يتم تقسيط باقى المديونية المستحقة "نسبة ٩٥%" على عدد ١٢ قسط شهري ،او وفقا لما يتم الاتفاق عليه مع المتعامل ،ووفقا لاحكام القانون ،مع ضرورة الاخذ فى الاعتبار احتساب الضريبة الاضافية
- ٢- تقديم ضمان مقبول من المصلحة لسداد الاقساط كخطاب ضمان معزز وغير مشروط وغير قابل للالغاء او شيكات بنكية
- ٣- لا تسرى هذه التعليمات على حالات التوقف النهائي ،او حالات اشهار الافلاس او التصفية ،على ان يتم رفع توقيع الحجز مرة اخرى على المدين حال توقفه عن سداد قسطين متتالين من الاقساط المستحقة عليه ،وذلك بعد انذار المتعامل بذلك .

يعمل بهذه التعليمات حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية

رئيس مصلحة الجمارك

(الشحات فتورى)

صدر فى: ٢٠٢١/ ١١/ ٢٢



منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك رقم (٧٦) لسنة ٢٠٢١

نظراً لما تلاحظ من قيام بعض المواقع الجمركية برفض الإعتداد بنتيجة التحليل لمدة عام للأصناف الواردة من ذات المنتج ومن نفس بلد المنشأ للرسائل السابق تحليلها وبذات المواصفات بما يؤدي إلي تأخير معدلات زمن الإفراج وتضارب العمل بالمواقع الجمركية المختلفة، وورود شكاوي من بعض ممثلي المجتمع التجاري والصناعي وجمهور المتعاملين في هذا الشأن.

وعليه وتوحيداً للمعاملة الجمركية علي مستوي مصلحة الجمارك، وضماناً لحسن سير العمل وإنتظامه.

يراعي التنبيه مُشدداً بضرورة الإلتزام بما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة (٢٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ بشأن العمل بنتيجة التحليل لمدة عام لجميع المستوردين والمصدرين بشرط أن يكون الصنف وارداً من ذات المنتج ومن نفس بلد المنشأ للرسالة السابق تحليلها ويحمل ذات الرقم الكودي (ARTICLE) وذات المواصفات، وذلك دون الإخلال بحق الجمرك في طلب التحليل عند الشك في اختلاف المشمول عما هو مرقوم وموضح على العبوة أو المستندات.

تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة منعاً للمساءلة القانونية.

رئيس مصلحة الجمارك

"الشحات غتوري"

صدر في: ٢٠٢١/١١/٢٢

م.أ (مكتب رئيس مصلحة الجمارك)



منشور تعليمات  
رئيس مصلحة الجمارك  
رقم (٧٧) لسنة ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

بعد الإطلاع علي قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٢٠،  
وعلي اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليه الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١،  
وعلي الطلبات الواردة لمصلحة الجمارك من بعض الشركات العاملة في مجال تجارة البضائع العابرة (الترانزيت)  
بالتضرر من فرض غرامات من قبل المصلحة علي القيمة بالنسبة للبضائع الأجنبية العابرة لأراضي جمهورية مصر  
العربية متخذة الطرق المؤدية مباشرة إلي منفذ الخروج لبلد المقصد المحدد بدولة أجنبية أخرى،  
وعلي الطلبات الواردة لمصلحة الجمارك من بعض الشركات من فرض غرامات من قبل المصلحة علي القيمة بالنسبة  
للبنائات الأجنبية الواردة لها بوجهة نهائية محددة من خارج البلاد للمناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة  
الخاصة أو الموانئ الجافة،  
وعلي ما خلص إليه رأي السيد الأستاذ المستشار / المستشار القانوني لرئيس مصلحة الجمارك بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧ في  
الشأن المشار إليه،

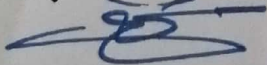
يراعى الالتزام بالآتي:

أولاً: عدم انطباق أحكام المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها علي البضائع  
الأجنبية المنشأ التي تسلك أراضي جمهورية مصر العربية بقصد العبور باستخدام الطرق  
المؤدية مباشرة إلي منفذ الخروج للوصول لوجهتها النهائية ببلد المقصد الأجنبية المحددة  
بمستندات الشحن الخاصة بهذه البضائع علي أن يطبق بشأنها حكم المادة (٩٥) من ذات  
اللائحة التنفيذية المشار إليها.

ثانياً: عدم انطباق أحكام الغرامة المقررة بالفقرة الثانية من المادة (٧٤) من قانون الجمارك المشار إليه  
والمعلقة بالقيمة للأغراض الجمركية علي الحالات الواردة بكل من المادة (٩٥) والفقرة  
الرابعة من المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك المشار إليها وذلك في الحالات التي  
يقوم فيها الجمرك المختص بتقدير قيمة لأغراض النقل تزيد عن القيمة المقر عنها بقصد  
الوصول لضمان يمثل الضريبة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المقررة علي البضائع  
أثناء عبورها أو نقلها (للمناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة أو الموانئ  
الجافة) ، وتظل هذه القيمة قيمة لأغراض النقل علي أن يتم احتساب ضمان الضريبة  
الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم علي أساس ذلك.

يتم تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درءاً للمسئولية.

رئيس مصلحة الجمارك



( الشحات غتوري )

غريباً في ٢٠٢١/١١/١٧



## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك

رقم (٨) لسنة ٢٠٢١

### بالإشارة الى:

- قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١
- قرارى وزير المالية رقمى ٣٦٧، ٤٩٠ لسنة ٢٠٢١،
- وفى إطار توجيهات السيد الدكتور / وزير المالية بتحفيز المتعاملين على اتباع اجراءات التخليص المسبق
- ومنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم (٤) لسنة ٢٠٢١،
- وتوحيداً للإجراءات،

**يراعى إلتزام جميع المواقع الجمركية المختلفة والمراكز اللوجستية بالضوابط التالية عند انهاء الإجراءات على البيانات الجمركية بنظام التخليص المسبق :-**

**أولاً:** تخصيص لجان جمركية للتخليص المسبق قبل وبعد وصول البضاعة يكون مهامها سرعة إنهاء الإجراءات للبيانات الجمركية على منصة نافذة لاتمام المهام وانجاز الاعمال بالمراكز اللوجيستية وساحات الكشف والمعانة وتنفيذ الإجراءات على النحو التالي: -

### قبل وصول البضاعة:

- يقوم صاحب الشأن او وكيله بالتوقيع الإلكتروني على مستندات الافراج وبوليصة الشحن وارسالها إلكترونياً مدون عليها الرقم التعريفي ACID على منصة نافذة لإتمام الاجراءات بنظام التخليص المسبق ويتم تسجيل بيان جمركي بدفتر ٤٦ ويرسل البيان الى جهات العرض لإعمال شئونها وللجان الجمركية المخصصة للتخليص المسبق للثمين والمراجعة والسير في اجراءات تطبيق الاتفاقيات التفضيلية والاعفاءات الجمركية ان وجدت، مع الإلتزام بتقديم أصل اثبات المنشأ قبل الافراج النهائي.
- تحصل الضرائب والرسوم ورسوم الفحص تحت التسوية قبل الوصول بطرق الدفع الالكترونية، ويجوز سداد نسبة ٣٠% من الضرائب والرسوم المقدرة مبدئياً قبل وصول البضائع على أن يتم إجراء التسوية النهائية وسداد كامل الضرائب والرسوم المستحقة بعد وصول البضاعة وفقاً للتعريفات الجمركية النافذة وقت الافراج.

ميناء الإسكندرية باب (١٠) مبنى الديوان العام - الدور الأول ت: ٠٣/٤٨٦٩٥٩٢ ف: ٠٣/٤٨٦٩٩٤١

Alexandria Port - Door (10) General Divan First Tel : 03 /4863592 & Fax : 034869941

القاهرة، أبراج وزارة المالية - برج رقم (٣) مدينة نصر ت: ٠٢/٢٣٤٢٢٠١٤ ف: ٠٢/٣٤٢٢٢٨٠

Cairo : Finance Ministry Towers no (3) Naser City Tel.: 02 /23422014 & Fax : 02/3422280



### بعد وصول البضاعة بالموانئ

١. في حالة الإفراج بالمسار الأخضر: -

يتم ربط المنافيسات للبيان الجمركي على منصة نافذة الكترونياً وتستوفى جهات العرض الرقابية والامنية آليا من خلال العرض على لجان الفحص المشترك وتحصل فروق رسوم الفحص ان وجدت ويُرسل البيان الى مدير تعريفية لإتمام الاجراءات ويصبح السداد نهائيا ويتم التوجه الى باب الصرف للمراجعة واستلام البضاعة، وفي حالة عدم وجود جهات للعرض يرسل البيان الى مدير تعريفية لاتمام الاجراءات ويصبح السداد نهائيا ويتم التوجه الى باب الصرف للمراجعة واستلام البضاعة.

٢. في حالة الإفراج بالمسار الاحمر:

يتم ربط المنافيسات على منصة نافذة الكترونياً ويُرسل البيان الجمركي الى لجان الكشف والمعائنة للتحقق والمطابقه للوارد الفعلي على البنود المقررة ومراجعة المستندات المقدمة الكترونياً والتأكد من صحة البند والقيمة الجمركية والقواعد الاستيرادية واستيفاء جهات العرض الرقابية والامنية آليا من خلال العرض على لجان الفحص المشترك وتحصل فروق رسوم الفحص والرسوم المستحقة ان وجدت.

- في حالة المطابقة يرسل البيان الى مدير تعريفية لإنهاء الاجراءات ويصبح السداد نهائيا ويتم التوجه الى باب الصرف للمراجعة واستلام البضاعة.

- في حالة الاختلاف وعدم مطابقة الكشف والمعائنة يتم اجراء التعديلات الواجبة للبنود والقيمة والقواعد الاستيرادية وتستوفى الجهات الرقابية للوارد الفعلي آليا من خلال العرض لجان الفحص المشترك ويرسل البيان الى مدير تعريفية لإتمام الاجراءات وتحصل الفروق المستحقة وفروق الفحص ان وجدت ويصبح السداد نهائيا و يتم التوجه الى باب الصرف للمراجعة واستلام البضاعة.

٣. في حالة تظلم صاحب الشأن او وكيله على البيان الجمركي للتخليص المسبق من أى إجراء بخلاف ما يتعلق بالبند والقيمة والمنشأ، يرسل التظلم الى منصة النافذة الكترونياً موضحا اسباب التظلم وتقوم لجنة جمركية ببحث التظلم وإزالة اسباب الشكوى فورا خلال مدة لاتزيد عن ٢٤ ساعة من تاريخ تقديم التظلم على منصة نافذة لسرعة الاستجابة والحل عند ثبوت أحقية التظلم، مع مراعاة ما ورد باحكام اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك بشأن التظلمات.

ميناء الإسكندرية باب (١٠) مبنى الديوان العام - الدور الأول ت: ٠٣/٤٨٦٩٥٩٢ ف: ٠٣/٤٨٦٩٩٤١

Alexandria Port - Door (10) General Divan First Tel : 03 /4863592 & Fax : 034869941

القاهرة ، أبراج وزارة المالية - برج رقم (٣) مدينة نصر ت: ٠٢/٢٣٤٢٢٠١٤ ف: ٠٢/٣٤٢٢٢٨٠

Cairo : Finance Ministry Towers no (3) Naser City Tel.: 02 /23422014 & Fax : 02/3422280



**ثانياً:** في حالة اعادة تصدير البضاعة التي سبق اتخاذ اجراءات التخليص المسبق بشأنها او اعدامها وفقا للإجراءات المقررة قانونا، تلتزم مصلحة الجمارك برد المبالغ السابق تحصيلها عنها فور اعادة التصدير او الاعدام ودون اجراء مقاصة بين هذه المبالغ وآية مبالغ تخص بضائع اخرى.

**ثالثاً:** يتم التنسيق والتعاون الكامل بين الادارة المركزية لتكنولوجيا المعلومات والشركة المصرية لتكنولوجيا التجارة الالكترونية MTS و معاون رئيس مصلحة الجمارك للتخليص المسبق ورؤساء الادارات المركزية للموانى ومديرى العموم ومديرى المراكز اللوجيستية لتنفيذ الاجراءات الموضحة بعاليه ورصد المعوقات وحلها التي قد تنشأ على تطبيق النافذة او الواقع الفعلى لنظام التخليص المسبق او بالمراكز اللوجيستية وساحات الكشف والمعينة لسرعة اتخاذ القرار بانجازها فورا وذلك لتخفيض معدلات زمن الافراج على مستوى جميع المراكز اللوجيستية والموانى .

**رابعاً:** يتم تقديم الدعم الفني والمتابعة والرد على الاستفسارات للتخليص المسبق من خلال البريد الإلكتروني

[Info.Prearrival@customs.gov.eg](mailto:Info.Prearrival@customs.gov.eg)

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات غتورى )

صدر في: ٢٠٢٠/١١/٢٥



## منشور تعليمات

رئيس المصلحة رقم (٧٩) لسنة ٢٠٢١

### بشأن تنظيم الإعفاءات المقررة لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء

في إطار ما تضمنه القانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١٧ الصادر بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وما ورد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٥ الصادر بشأن الموافقة على الإتفاقية الموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وروسيا الاتحادية لإنشاء محطة طاقة نووية فى جمهورية مصر العربية .

وفى ضوء موافقة السيد الدكتور وزير المالية المؤرخة ٢٠٢١/٥/٣١ على ما انتهى إليه المستشار القانونى لسيادته بموجب الكتاب رقم ١٤٠ المؤرخ ٢٠٢١/٥/٣٠ .  
وحرصا على سرعة الإفراج على واردات المشروع القومى لإنشاء المحطات النووية لتوليد الكهرباء بجمهورية مصر العربية .

يُنْبَه على كافة المنافذ الجمركية المختلفة والمراكز اللوجستية مراعاة الإلتزام بالآتى :-

- إعطاء أولوية فى إنهاء إجراءات الإفراج للرسائل الواردة للشركات الروسية المنفذة لمشروع الضبعة النووى .
- إعفاء ما تستورده هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء من الأدوات والأجهزة والمواد اللازمة لمشروعاتها من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وما تستورده الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة مع الهيئة من الآلات والمعدات والأدوات والسيارات بجميع أنواعها ووسائل النقل والمهمات والمنقولات الأخرى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وكذا إعفاء المقاولون من الباطن من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تنفيذ إلتزاماتهم طبقاً للعقود الخاصة بتنفيذ مشروعات الهيئة شريطة إستيفاء ما يلى :-
  - أن تكون الرسالة وارده برسم هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء أو الشركات والهيئات والجهات المتعاقدة معها .
  - أن تتقدم الجهة طالبة الإعفاء بإقرار صادر من الهيئة بأن السلع المعفاة لازمة لتنفيذ مشروعاتها .



- معاينة الرسالة والتحقق من أنها واردة لصالح مشروع الضبعة النووي من خلال المستندات الدالة على ذلك .
- في حالة ورود الأصناف الواردة للمشروع مفككة أو على شحنات مجزأة يتم معاينتها كما ونوعاً ومطابقتها على إقرار الهيئة بأنها لازمة لتنفيذ مشروعاتها والفواتير المقدمة وكذلك على قوائم التعبئة والإفراج المؤقت عنها شريطة تقديم أمانة نقدية أو خطاب ضمان بنكي ساري المفعول وغير قابل للإلغاء بقيمة الضريبة الجمركية المستحقة ، وذلك لحين التركيب والمعاينة والتشغيل .
  - وتستحق الضرائب والرسوم على هذه السلع المعفاء إذا تم التصرف فيها للغير خلال خمس سنوات من تاريخ تمتعها بالإعفاء .
  - في حالة وجود شحنات تتطلب مزيد من الدراسة لإعفائها وفقاً لما توضح به عليه يتم الإفراج المؤقت عنها طبقاً للفقرة (ي) من المادة (١٦٥) من اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢١ الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٢١ لحين الإنتهاء من بحث الإعفاء .

تُنفذ هذه التعليمات بكل دقة .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات عنوري)

صدر في: ٢٠/١١/٢٠٢١



### منشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم ( ٨٠ ) لسنة ٢٠٢١

فى ضوء ما عرضت به السيدة الدكتورة/ رئيس الإدارة المركزية لجمارك المنطقة الغربية بخصوص تعذر تشكيل اللجان وفقاً لمنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢١ لقلّة العاملين بالتفتيش العام بالمنطقة الشمالية والغربية .

#### يراعى الأتى :-

عند تشكيل لجان الجرد وفقاً لمنشور تعليمات رئيس المصلحة رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢١ بالمنطقة الشمالية والغربية "يستبدل بعضو التفتيش العام عضواً من الأمن الجمركى".  
للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .

رئيس مصلحة الجمارك

  
(الشحات شعورى)

تحريراً فى ٢٠٢١/١٢/٤



## منشور تعليمات

### رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٨٧ ) لسنة ٢٠٢١

براعى الالتزام عند عرض طلبات التصالح فى قضايا التهريب الجمركى على اللجنة المختصة بنظر طلبات التصالح خاصة فيما يتعلق بضبط معادن أو مشغولات ثمينة أو أحجار كريمة .

تضمن نموذج عرض طلب التصالح ما يلى :

- بيان ما إذا كانت المضبوطات جديدة أو مستعملة .
- بيان قيمة كل صنف من الاصناف المضبوطة وقدر الضريبة المستحقة على كل منها تحديداً .
- ارفاق صورة من المستندات المؤيدة لما سبق .

**يرأى تنفيذ هذه التعليمات بكل دقة درواً للمسئولية .**

صدر فى : ٨ / ١٢ / ٢٠٢١

رئيس مصلحة الجمارك

( الشحات عنورى )



Ministry Of Finance  
Customs Authority  
Director General Office

٣١٣٦٦٩  
٢٠١٤/١٢

١٥١٠٤١  
١٤١٢



وزارة المالية  
مصلحة الجمارك  
مكتب رئيس المصلحة

وارد

١٠٦٠  
١٤١٦/١٤

وارد  
١١٩٩  
١٤١٥/١١

ملشور تعليمات رئيس المصلحة

رقم (٨٩) لسنة ٢٠٢١

في إطار التذكير بالضوابط المعمول بها في صرف الحوافز و المكافآت التشجيعية و المكافآت غير العادية و حوافز الاداء للعاملين بمصلحة الجمارك .

يراعى التالي :-

عند صرف الحوافز و المكافآت التشجيعية و المكافآت غير العادية و حوافز الاداء للعاملين بالمصلحة تطبيق الضوابط الواردة بقراري وزير المالية رقمي ٢٤٠ لسنة ٢٠١٢ ، ٣٥٩ لسنة ٢٠١٣ و على الأخص مايلي :-

- ١- استمرار العامل في العمل مدة (١٥ يوم) خمسة عشر يوماً على الأقل في شهر الاستحقاق .
- ٢- الالتزام بضوابط العمل وتعليماته وعدم الخروج على مقتضيات الأداء وروح العمل الجماعي .
- ٣- ألا يكون وقع على العامل جزاء تأديبي بالخصم من راتبه مدة تجاوز ثلاثة ايام .

للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسنولية

رئيس مصلحة الجمارك

(النشاطات فنوري)

٢٠٢١/١٢/١١  
بطله

جناب المركز الترقى لخدمة الجمارك

المحصل بالتدريج من ايام الامم كجزء من

البراسات / وكذا اكد ان المصلحة ليس من حقها ان

المنظمة السلك من ما كتبه لخدمة الجمارك

مبنى الإسكندرية باب (١٠) مبنى الديوان العام - الدور الأول ت، ٢/٤٦٩٥٩٢، ف، ٣/٤٦٩٩٤١، ف، ٢/٢٤٢٢٢٨  
بركات مهنى، ٢٠٢١  
القاهرة، أبراج وزارة المالية - برج رقم (٣) مدينة نصر ت، ٢/٢٤٢٢٢٨، ف، ٢/٢٤٢٢٢٨

Cairo : Finance Ministry Towers no (3) Naser City Tel.: 02 /23422014 & Fax : 02/3422280



**منشور تعليمات**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم (٨٣) لسنة ٢٠٢١ م**

نظرا لما تلاحظ في الآونة الأخيرة من وجود تأخير في إرسال نماذج التصالح الى اللجنة المختصة ( وزارة - مصلحة ) : للنظر في قبول التصالح من عدمه .  
يراهي الالتزام بالآتي :

- ١- قيام الجهة الجمركية الضابطة لوقائع النهب الجمركي في حالة طلب صاحب الشأن التصالح وسداده التعويضات الجمركية المستحقة بإرسال الملف الى إدارة الشئون القانونية المختصة خلال عشرة أيام عمل من تاريخ السداد .
- ٢- قيام الإدارات القانونية عند ورود الملف من جهات الضبط الجمركي أو تقديم طلب التصالح لديها وسداد التعويضات الجمركية المستحقة بإعداد نموذج التصالح وإرساله إلى وحدة التصالحات خلال أسبوعى عمل من تاريخ السداد أو ورود الملف إليها .
- ٣- إحالة وحدة التصالحات نموذج طلب التصالح المستوفى إلى لجنة التصالحات المختصة ( وزارة - مصلحة ) خلال أسبوع عمل .
- ٤- تنظر اللجنة المشكلة بقرار رئيس المصلحة رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٢١ طلب التصالح المجال إليها خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ وصول نموذج طلب التصالح إليها ، وطبقاً لأسبقية الورد ، مع مراعاة العدد المقرر عرضه بكل جلسة .  
للعمل به ومراعاة تنفيذه بكل دقة درءاً للمسئولية

**رئيس مصلحة الجمارك**

  
**الشحات فتورى**

صدر في : ٢٠٢١/١٢/١٦



**منشور تعليمات تذكيري**  
**رئيس مصلحة الجمارك**  
**رقم (٨٤) لسنة ٢٠٢١**

**نظراً** لما تلاحظ في الاوانة الاخيرة من تأخر المواقع الجمركية وارسل بعض ملفات تحريك الدعاوى في قضايا التهرب الجمركي عن طريق البريد وخشية ضياعها ومضى المدة القانونية المقررة للحق في اقامة الدعوى الجنائية بما يعرض حقوق الخزانة العامة للمفوط

**يرامى** التذكير بالالتزام بمنشور التعليمات الصادر برقم ٢٤ لسنة ٢٠١٥ و المتضمن التزام جميع المواقع الجمركية بعدم تداول اصول البيانات الجمركية و ملفات القضايا الجمركية عن طريق البريد وانما من خلال سفري او مخصوص، مع احالة كل من يخالف ذلك للتحقيق .

**للعلم ومراعاة تنفيذ ما جاء به بكل دقة درءاً للمسئولية .**

**رئيس مصلحة الجمارك**

**(الشحات فتوى)**

**صدر في ١٢ / ٢٠٢١**



## منشور تعليمات

رئيس مصلحة الجمارك

رقم ( ٨٥ ) لسنة ٢٠٢١

في اطار متابعة تطبيق نظام التسجيل المسبق للشحنات ACI بالموانئ البحرية ، وفي ضوء ورود العديد من الاستفسارات بشأن آلية إدراج رقم القيد المبدئي ACID على شهادات المنشأ المقدمة .

### لذا يراعى الالتزام بالاتي :

- في حال ورود شهادات المنشأ متضمنة رقم الفاتورة التجارية المثبت عليها الرقم المبدئي ACID ، لا يتم الالتزام بإدراج الرقم المبدئي على شهادات المنشأ ، مع ضرورة التأكد من ادراج الرقم المبدئي ACID على الفاتورة التجارية وكافة مستندات الافراج .

- في حال ورود شهادات المنشأ لا تتضمن رقم الفاتورة التجارية ، وعدم قدرة الجهة المصدرة على اثبات الرقم المبدئي على شهادة المنشأ ، يتم طباعة او كتابة الرقم المبدئي ACID على ملصق ووضعه على المستند لاستكمال الاجراءات اللازمة وفقا لمنظومة التسجيل المسبق للشحنات .

تنفذ هذه التعليمات بالمواقع الجمركية والمراكز اللوجيستية بكل دقه ،

رئيس مصلحة الجمارك

" الشحات غنوري "

تحريراً / ٢٠٢١/١٢/٩